مجلة تامينية تعنى بالجوانب القانونية
والفنية لأعمال التأمين وإعادة التأمين
في دول مجلس التعاون الخليجي

نوفمبر ٢٠١٧ - العدد : الثالث عشر

التأمين الخليجي

عنوان اتحاد التأمين الخليجى
هاتف: ٦٧٧١٤٤٤ ٢ ٩٧١+ فاكس: ٦٧٧١٨٥٨ ٢ ٩٧١+
ص.ب: ٧٧٥٥ - أبوظبي - أ.ع.م
E-mail: info@eia.ae www.gulf-if.org

التأمين الخليجي

نشرة داخلية تعنى بالجوانب القانونية والفنية لأعمال التأمين وإعادة التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي

العدد: الثالث عشر | كلـمة العـــدد | نوفمبر 2017

المحتويـــات رقم الصفحة

- **أخبار تأمينية .**
- **حوارات صحفية**

- حوار مع سعادة/ إبراهيم عبيد الزعابي – مدير عام هيئة التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- حوار مع السيد/ محمد مظهر حماده – مدير عام شركة العين الأهلية للتأمين.
- حوار مع السيد/ بسام جلميران – مدير عام شركة الوثبة الوطنية للتأمين.
- حوار مع السيد/ أيمن خميس – مدير عام شركة الشارقة للتأمين.
- حوار مع السيد/ أحمد بن علي بن سيف المعمري - نائب الرئيس لقطاع التأمين - الهيئة العامة لسوق المال – سلطنة عمان

الندوات والمؤتمرات

- **ملتقى التأمين الخليجي السنوي الرابع عشر لعام 2017.**
- **كلمة سعادة المهندس/ سلطان بن سعيد المنصوري – وزير الإقتصاد – رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين بدولة الإمارات في افتتاح فعاليات الملتقى.**
- **كلمة سعادة/ خالد محمد البادي – رئيس المجلس التنفيذي لاتحاد التأمين الخليجي في افتتاح فعاليات الملتقى.**
- **توصيات الملتقى**
- **بعض من صور الملتقى**

- **مؤتمر التأمين الصحي السنوي الرابع لعام 2017.**
- **كلمة سعادة المهندس/ سلطان بن سعيد المنصوري – وزير الإقتصاد – رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين بدولة الإمارات في افتتاح فعاليات المؤتمر.**
- **كلمة سعادة/ خالد محمد البادي – رئيس المجلس التنفيذي لاتحاد التأمين الخليجي في افتتاح فعاليات المؤتمر.**
- **توصيات المؤتمر**
- **بعض من صور المؤتمر**

شكر وتقدير

تحت رعاية معالي المهندس / سلطان بن سعيد المنصوري وزير الإقتصاد ورئيس مجلس إدارة هيئة التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة انعقد ملتقى التأمين الخليجي السنوي الرابع عشر لعام 2017 ، حيث ركز الملتقى خلال يومين من المناقشات وورش العمل على موضوع بالغ الأهمية يتعلق بواقع قطاع التأمين الخليجي من استخدام تكنولوجيا المعلومات لمواكبة تطورات هذا العصر ، وضرورة تكنولوجيا و تقنية المعلومات والاتصال و الابتكار في تطوير أدوات هذه التقنيات ، و ضرورة زيادة الانفاق على تكنولوجيا المعلومات الحديثة للتكيف مع معطيات الثورة التكنولوجية بهدف التماشي مع توجهات الجهات الرقابية في مواكبة هذا التطور.

وأود بهذه المناسبة أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لمعالي وزير الإقتصاد ورئيس مجلس إدارة هيئة التأمين لدعمه ومساندته المتواصل لإتحاد التأمين الخليجي ولرعايته الكريمة للملتقى الخليجي السنوي الرابع عشر وكذلك رعايته لمؤتمر التأمين الصحي التي نظمته جمعية الإمارات للتأمين ، وكل التقدير للسادة رؤوساء الجلسات والباحثين واللجنة التنظيمية وكل من ساهم بالعمل ، راجين من الله عزوجل أن يوفقنا في تطوير صناعة التأمين وخدمة بلدنا واعانتنا وندعو الله أن نكون على قدر المسؤلية وحمل الأمانه فى خدمة قطاع التأمين.

خالد محمد البادي

رئيس المجلس التنفيذي

اتحاد التأمين الخليجي

أخبـار تأمينـية

- **هيئة التأمين تفوز بجائزة أفضل خدمة مشتركة بالشراكة مع وزارة الداخلية**

فازت هيئة التأمين بالشراكة مع وزارة الداخلية بجائزة أفضل خدمة مشتركة، عن خدمة «مركبتي». ضمن الدورة الرابعة لعام ٢٠١٦ لجائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز.

وتفضل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بتقديم الجائزة لمدير عام هيئة التأمين ومسئولي وزارة الداخلية وذلك في الحفل الذي نظمته وزارة شؤون مجلس الوزراء لجوائز الدورة الرابعة لعام ٢٠١٦ لجائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز في أبو ظبي – فندق قصر الامارات لعام ٢٠١٦ بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٧.

وتهدف جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميّز، التي تعتبر أرفع جائزة للتميّز المؤسسي في الدولة، إلى تعزيز دور المؤسسات الحكومية الاتحادية في خدمة جميع فئات المجتمع، ونشر الوعي بمبادئ التميّز وأهميته للحكومات الحديثة، إلى جانب تنمية القدرات اللازمة لدفع عجلة التميّز في جميع مؤسسات الحكومة الاتحادية.

- **هيئة التأمين تطلق نظام الكتروني لتوطين قطاع التأمين فى الدولة**

أطلقت هيئة التأمين النظام الإلكتروني الموحد على مستوى شركات التأمين العاملة في الدولة، والذى يهدف الى تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (١٠) لعام ٢٠١٥ بشأن اعتماد استراتيجية التوطين في قطاع التأمين.

ويهدف هذا النظام الإلكترونى إلى جمع بيانات الموظفين العاملين في قطاع التأمين والعمل على إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالموظفين في القطاع وإصدار تقارير آنية عن أوضاع العاملين وخاصة المواطنين مما يساعد على تطبيق استراتيجية التوطين الجديدة وحساب النقاط المستهدفة والنقاط المحققة في مجال التوطين وذلك لشركات التأمين.

- **تطوير معايير المؤهلات الوطنية**

تحقيقاً للهدف الاستراتيجي لهيئة التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة (تنظيم وتطوير قطاع التأمين بالدولة) قامت الهيئة بوضع خطة من أجل تطوير معايير المؤهلات الوطنية لقطاع التأمين في الدولة ، وفق معايير ضمان الجودة المعتمدة في الهيئة الوطنية للمؤهلات وذلك بناء على احتياجات ومواصفات سوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد تم ترشيح السيد/ صالح الهاشمي نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات للتأمين لعضوية هذه اللجنة.

- **هيئة التأمين تتجه لإصدار ٣ قرارات تنظيمية**

تتجه هيئة التأمين إلى إصدار ثلاث قرارات تنظيمية جديدة خلال الفترة القادمة في إطار استراتيجيتها لتنظيم وتطوير قطاع التأمين في الدولة.

وتنص مسودة القرار الأول على تعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٣ بشأن تنفيذ قرار مجلس ادارة هيئة التأمين رقم ١٥ لسنة ٢٠١٣ الخاص بنظام وساطة التأمين

التأمين الصحي

ينظم مشروع القرار الثاني والخاص بتنفيذ قرار مجلس الهيئة رقم ٩ لسنة ٢٠١١ بشأن تعليمات ترخيص شركات ادارة مطالبات التأمين الصحي وتنظيم ومراقبة أعمالها أحكاماً بشأن إعداد البيانات المالية السنوية والمرحلية الخاصة بشركة ادارة مطالبات التأمين الصحي وفقاً للمعايير الدولية وأخرى بشأن الإفصاحات المالية وغير المالية.

استشاريو التأمين

وينظم مشروع القرار الثالث في شأن ترخيص وقيد استشاريي التأمين قواعد ممارسة المهنة وشروط القيد في السجل ومدة الترخيص وفتح الفروع والمخالفات والجزاءات.

- **مشروع أسس تسوية تعويضات ومطالبات السيارات داخل وخارج الوكالة .**

أحالت جمعية الإمارات للتأمين مشروع أسس تسوية تعويضات ومطالبات السيارات داخل وخارج الوكالة إلى السادة/ هيئة التأمين بهدف اعتماده من قبل الهيئة.

- **وكالات السيارات التي لا توافق وتمتنع عن تزويد بعض شركات التأمين بقطع غيار السيارات القديمة المستبدلة في حالة وجود شرط الاصلاح داخل الوكالة في وثيقة التأمين بحجة أنها قوانين داخلية**

عقد اجتماع بين اللجنة الفنية لتأمينات السيارات والشؤون القانونية بجمعية الإمارات للتأمين مع مدير عام ادارة حماية المستهلك بوزارة الإقتصاد وبرعاية هيئة التأمين لمناقشة موضوع وكالات السيارات التي لا توافق وتمتنع عن تزويد بعض شركات التأمين بقطع غيار السيارات القديمة المستبدلة في حالة وجود شرط الاصلاح داخل الوكالة في وثيقة التأمين بحجة أنها قوانين داخلية ،وقد إتفق فى الاجتماع على تشكيل لجنة مصغرة تضم ممثلي وكالات السيارات للاجتماع مع لجنة تأمينات السيارات والشؤون القانونية بالجمعية وبحضور ممثلي إدارة حماية المستهلك وهيئة التأمين، للتوصل إلى حلول ترضي جميع الأطراف ذات العلاقة.

حوارات صحفية

إبراهيم عبيد الزعابي مدير عام هيئة التأمين في حوار خاص

- شركات التأمين ملزمة بالتطبيق الكامل لأحكام التعليمات المالية مطلع ٢٠١٨.
- نتائج التطبيق للنظام الموحد لوثيقتي المركبات خلال النصف الأول من ٢٠١٧ تشير إلى تحقيق الأهداف المرجوة.
- هيئة التأمين تقوم بمتابعة ومراجعة الأسس الفنية لعملية التسعير بشكل مستمر لضمان حقوق المؤمن لهم واستمرار الشركات في أداء أعمالها.
- قرار مجلس الوزراء برفع ملكية الأجانب في شركات التأمين يساعد في قيام شراكات استراتيجية واستحداث منتجات تأمينية جديدة.
- نعكف حالياً على إعداد الأطر القانونية المنظمة لأعمال إعادة التأمين ووضع معايير لأعمالها.
- استراتيجية التوطين لا تسعى فقط إلى زيادة أعداد المواطنين بل إلى تأهيل الكوادر الفنية المتخصصة.
- العمل على تطوير نظام إلكتروني لجمع وتحليل معلومات وبيانات العاملين في قطاع التأمين والعمل جار للربط بين النظام الجديد وقاعدة بيانات وزارة الموارد البشرية والتوطين.
- الهيئة تعتزم إنشاء صندوق لتعويض المتضررين من حوادث تقيد ضد مجهول وحوادث المركبات المنتهية تأمينها.
- هيئة التأمين على استعداد للتعاون مع جميع الجهات المعنية التي تسمح أطرها بفرض التأمينات الإلزامية.

قال سعادة إبراهيم عبيد الزعابي مدير عام هيئة التأمين إن التطبيق الكامل للتعليمات المالية لشركات التأمين وشركات التأمين التكافلي في مطلع عام ٢٠١٨ لا بد وأن يصاحبه الإلتزام الكامل من قبل الشركات بتطبيق الأحكام الواردة في هذه التعليمات لافتاً إلى أنه قد تم بناء الخطط المالية والفنية اللازمة من قبل الشركات العاملة في الدولة لتطبيق هذه التعليمات بحيث تتمتع بمراكز مالية قادرة على مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها دون تعثر مركزها المالي بالإضافة إلى تحسين قوتها المالية وتعزيز المركز التنافسي لسوق التأمين في الدولة.

وأكد الزعابي في حوار خاص مع مجلة التأمين الخليجي إن نتائج التطبيق للنظام الموحد لوثيقتي المركبات خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٧ تشير إلى تحقيق المستهدف منها وهو تنظيم سوق التأمين على المركبات في دولة الإمارات من خلال وضع حد أدنى وحد أعلى للأسعار بهدف تحديد السعرالفني المناسب وتحقيق المنافسة الإيجابية بين شركات التأمين وتحسين الخدمة المقدمة وكذلك حماية حقوق حملة الوثائق والمساهمين على حد سواء وحماية الشركات نفسها من المخاطر التي قد تتعرض لها في المستقبل.
وأوضح في هذا الخصوص إن هيئة التأمين تقوم بمتابعة ومراجعة الأسس الفنية لعملية التسعير بشكل مستمر لضمان حقوق المؤمن لهم وضمان إستمرار الشركات في أداء أعمالها مشيراً إلى أن الحد الأدنى من الناحية الفنية هو أقل سعر يمكن أن يتم الإصدار به دون أن تتعرض الشركة لتعثر مالي ينتج عنه ضياع حقوق المؤمن لهم ويتم أيضاً من خلاله تجنب المنافسة الهدامة.

وأورد إبراهيم عبيد الزعابي بأن قرار مجلس الوزراء بتعديل الحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين المؤسسة في الدولة والذي يسمح برفع ملكية الأجانب إلى ما نسبته ٤٩٪ من رأس المال سوف تترتب عليه نتائج إيجابية في مقدمتها مساعدة الشركات الوطنية بإقامة شراكات مع شركات أجنبية عالمية ذات ملاءة مالية جيدة من خلال دخولها كشريك استراتيجي بالإضافة إلى إستحداث منتجات تأمينية جديدة لا توفرها شركات التأمين العاملة.

وذكر الزعابي إن هيئة التأمين تعكف حالياً على إعداد الأطر القانونية المنظمة لأعمال إعادة التأمين في الدولة بما في ذلك ترخيص شركات الإعادة ووضع معايير لأعمالها لافتاً في هذا الصدد إلى أن الهيئة قد دعت إلى تأسيس شركات إعادة تأمين قادرة على إستيعاب الأخطار المسندة من قبل شركات التأمين المباشر المرخصة في الدولة وحتى ضمن سوق مجلس التعاون الخليجي بدلاً من إسنادها إلى أسواق إعادة التأمين العالمية الأمر الذي من شأنه الإحتفاظ بنسبة أكبر من الأقساط داخل الدولة مؤكداً إن الهيئة على إستعداد لتقديم المساعدة وتذليل الصعوبات ضمن ما يسمح به القانون في سبيل هذه الغاية.

وفي موضوع التوطين شدد الزعابي على أن نظرة هيئة التأمين في هذا الخصوص هي نظرة شمولية وبعيدة المدى لا تسعى فقط لزيادة أعداد المواطنين بل إلى تأهيل الكوادر الفنية القادرة على التعامل مع المدخلات والمخرجات التأمينية على المستويات كافة ودفع عملية التنمية المستدامة لافتاً إلى أن الاستراتيجية الجديدة للتوطين تعمل على الإنتقال من النسبة الثابتة لعدد العاملين إلى نظام النقاط حيث سيتم تحديد عدد النقاط المستهدفة لشركات التأمين من خلال قياس العلاقة بين عدد المواطنين وإجمالي الأقساط المكتتبة في الدولة وفيما يلي نص الحوار:

نمو قوي

١. تؤكد المؤشرات الخاصة بالنتائج الجيدة للبنوك العاملة في الدولة ومن خلال رصد أداء النصف الأول من العام الحالي الى أن عام ٢٠١٧ سيكون عاما استثنائياً للقطاع المصرفي هل تعتقدون أن هذه النتائج الجيدة سوف تنسحب على قطاع التأمين الاماراتي خاصة في ظل صدور حزمة التشريعات والتعليمات المالية المنظمة لهذا القطاع من هيئة التأمين؟

إن دور صناعة التأمين في دولة الإمارات يتعاظم عاماً بعد آخر خاصة خلال الفترة الأخيرة في ظل إصدار هيئة التأمين لمجموعة من التشريعات والتعليمات التنظيمية التي تنسجم مع النمو الاقتصادي والمتغيرات الإقليمية والعالمية، إذ تقوم صناعة التأمين بدور حيوي في ضمان الأشخاص والممتلكات والمسؤوليات ضد المخاطر لحماية الاقتصاد الوطني وتجميع المدخرات الوطنية وتنميتها واستثمارها لدعم التنمية الاقتصادية في الدولة.

وقد عملت هيئة التأمين منذ إنشائها بموجب القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ على إعداد استراتيجيات وخططٍ عمل، تتوافق مع رؤيتها بأن تكون هيئة رائدة في تطوير وتنظيم قطاع التأمين والارتقاء بمعاييره لينافس عالمياً، مما مكّن قطاع التأمين من المشاركة بنسب أكبر في الناتج المحلي الإجمالي GDP، بالإضافة إلى تطوير آليات المتابعة والرقابة وخدمة العميل، الشيء الذي يصب في النهاية في خدمة حملة وثائق التأمين والسوق المحلية والاقتصاد الوطني ككل.

وأصدرت هيئة التأمين العديد من التشريعات والتعليمات خلال العامين الماضيين، والتي جعلت دولة الإمارات في مقدمة الدول الرائدة من حيث التنظيم الفعال لقطاع التأمين في الشرق الأوسط، نذكر منها:

- التعليمات المالية المُنظمة للأنشطة المالية والاستثمارية والفنية والمحاسبية لشركات التأمين والتأمين التكافلي والتي تعد نقلة نوعية مهمة في تطوير الأسس التنظيمية والقواعد الفنية لنمو سوق التأمين الإماراتي وتعزيز تنافسية وضمان حماية حقوق حملة الوثائق والمساهمين، وقياس الملاءة الماليةلشركات التأمين ووفقا للمبادئ الرئيسية لـ Solvency II، حيث تم الاعتماد على أحدث التطبيقات الدولية السائدة في أسواق التامين مع المحافظة على خصوصية سوق التامين الاماراتي.
- نظام وساطة التأمين، والذي يهدف إلى إعادة تنظيم السوق وفق معايير ضبط مزاولة المهنة بغية الارتقاء بمهنة وساطة التأمين وفق أحدث الممارسات العالمية القائمة، وتحسين بيئة عمل الوسيط بما يضمن وجود وسطاء مؤهلين وحماية مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة.
- النظام الموحد لوثيقتي تأمين المركبات من المسؤولية المدنية والفقد والتلف عام ٢٠١٧، والذي تم من خلاله تطوير الأسس التنظيمية والقواعد الفنية لتأمين المركبات وضمان حماية حقوق حملة الوثائق نظراً لما تحتويه الوثيقتان من بنود وأحكام تتلاءم مع المستوى التنافسي لاقتصاد دولة الإمارات، وتتواكب مع أفضل الممارسات السائدة في صناعة التأمين على مستوى العالم.

وهناك تفاعل إيجابي من جانب قطاع التأمين مع كافة التعليمات والقرارات الصادرة من هيئة التأمين، حيث تحرص الهيئة على قيام شركات التأمين والمهن المرتبة بالعمل على توفيق أوضاعهم للامتثال لكافة التعليمات والقرارات الصادرة من الهيئة.

وتشير البيانات والدراساتٍ الصادرة عن مؤسسات متخصصة إلى أن قطاع التأمين سجل خلال الفترة الماضية من العام الجاري نمواً قوياً بفعل اللوائح والأنظمة التي أصدرتها الهيئة.

سوق مميز

٢. ما هي توقعاتكم لنسبة النمو وحجم أرباح وأقساط شركات التأمين العاملة في الدولة خلال العام الحالي ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦ وهل ترون ان العام المذكور سيشهد نهاية لبعض الممارسات التي أضرت بسمعة هذا القطاع الحيوي خلال السنوات الماضية وعلى راسها سياسة تكسير الأسعار وعدم التسعير الفني العادل لأنواع من التأمينات؟

يُعد سوق التأمين في دولة الإمارات من أنشط القطاعات المالية في بالدولةٍ، وهو أحد الاسواق التأمينية المتميزة على المستوى الإقليمي والعالمي، ومن الاسواق الواعدة مستقبلاً بسبب النمو المتزايد لحجم الأعمال واهتمام الشركات العالمية للعمل بها نظراً لما يتميز به من تنوع لشركات التأمين والمهن المرتبطة به المرخصة، اذ يعمل حالياً بقطاع التأمين عدد (٦١) شركة منها (٣٤) شركة تأمين وطنية منها (١١) شركة تأمين تكافلي و (٢٧) فرع لشركات تأمين أجنبية، بالإضافة إلى مجموعة من المتخصصين في المهن المرتبطة بالتأمين على النحو الآتي:

- شركات وسطاء التأمين (١٥٧).
- وكلاء التأمين (١٧).
- شركات استشاري التأمين (١٨).
- استشاري التأمين الأفراد (١٨).
- شركات خبراء الكشف وتقدير الأضرار (٣٩).
- خبراء الكشف وتقدير الأضرار الأفراد (٤٨).
- خبراء رياضيات التأمين (٤٤).
- شركات مطالبات التأمين الصحي (٢٣).

واستمراراً للنمو في حجم الأقساط المكتتبة في عام ٢٠١٦ والذي بلغ أكثر من ٤٠ مليار درهم بنسبة زيادة ٨,٣٪ عن عام ٢٠١٥، فإن المؤشرات تشير إلى مواصلة النمو في أقساط التأمين المكتتبة بالدولة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ بالمقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦، وذلك نتيجة تطبيق التشريعات والقرارات التنظيمية الحديثة الصادره عن الهيئة وجهات أخرى.

أضف إلى ذلك ما اتخذته الهيئة من إجراءات في ظل المنافسة غير المنضبطة في بعض أنواع التأمين التي تمارسها بعض شركات التامين والتي تؤدي الى تدنى الأسعار الى ما دون المستوى الفني السليم للتسعير، ومنها إلزام الشركات بتكليف خبير اكتواري لمراجعة سياسة التسعير التي تتبعها الشركة. كما أن الهيئة تلزم تلك الشركات بتصحيح الاوضاع من خلال تكوين احتياطات فنية أكثر من تلك الشركات التي تمارس سياسة تسعير مدروسة ومقبولة فنياً.

شراكات استراتيجية

٣. وافق مجلس الوزراء على قرار بتعديل الحد الأدنى لرأسمال شركات التامين المؤسسة في الدولة يسمح برفع ملكية الأجانب والعرب الى ما نسبته ٤٩ ٪ من راس المال ما هو تقييمكم للقرار المذكور وتأثيراته المتوقعة على قطاع التأمين في الدولة وعلى الاقتصاد الوطني بصورة عامة؟

يعتبر قطاع التأمين من القطاعات الاقتصادية الرائدة والتي تجذب العديد من الشركات العالمية لدخول سوق التأمين الاماراتي. ونرى بأن القرار ستترتب عليه نتائج إيجابية من بينها:

- مساعدة شركات التأمين الوطنية بإقامة شراكات مع شركات أجنبية عالمية ذات ملاءة مالية جيدة من خلال دخولها كشريك استراتيجي وفق ما ذكره قانون الشركات الجديد رقم ٢ لسنة ٢٠١٥.
- استحداث منتجات تأمينية جديدة لا توفرها شركات التأمين العاملة.

- تطوير قطاع التأمين في الدولة مما يحقق زيادة في نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي.
- تعزيز مكانة الدولة على خريطة التنافسية العالمية وتحقيق توجيهات قيادة الدولة وحكومتها بالوصول إلى الرقم واحد في التنافسية الاقتصادية.
- التوافق مع المبادئ التأمينية للجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين.

تطبيق التعليمات المالية

٤. يبدأ مع بداية العام القادم ٢٠١٨ التطبيق الكلي للتعليمات المالية التي أصدرتها هيئة التامين ما هي أهم التحديات التي واجهت شركات التامين أو بعض هذه الشركات في التعامل والتكيف مع القواعد الجديدة وهل تعتقدون أن تطبيق هذه التعليمات كليا سيتم بسلاسة ام ترون ان الشركات نحتاج الى مهلة اضافية وما هي من وجهة نظركم انعكاسات التطبيق على سوق التأمين الامارتي خلال الفترة القادمة؟

أصدرت الهيئة التعليمات المالية لشركات التامين والتعليمات المالية لشركات التامين التكافلي في عام ٢٠١٤ وقد اعتبرت تلك التعليمات من الخطوات الرئيسية في تنظيم سوق التامين في دولة الامارات العربية المتحدة في حينه، ذلك ان هذه التعليمات قد شملت العديد من الجوانب المالية والفنية لشركات التامين العاملة في الدولة والتي هدفت في مجملها الى تعزيز استقرار سوق التامين وتطويره بما يكفل زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة قطاع التامين في الدولة.

وقد احتوت هذه التعليمات وضع القواعد والاسس المالية والفنية لكل من استثمارات شركات التامين والملاءة المالية والمخصصات الفنية الواجب تكوينها وفقا لأفضل الممارسات العالمية بالإضافة الى الدفاتر والسجلات والسياسات المحاسبية الواجب اتباعها من قبل هذه الشركات بالإضافة الى النماذج اللازم استخدامها لتطبيق تلك التعليمات من جميع شركات التامين العاملة في الدولة بما فيها فروع الشركات الأجنبية.

بالإضافة الى ذلك فقد تضمنت التعليمات مهل زمنية محددة بحيث تتمكن الشركات من خلالها من تطبيق الاحكام الواردة في التعليمات المالية ، حيث تم منح الشركات مهلة زمنية مدتها سنة واحدة لتطبيق احكام التعليمات المتعلقة بالدفاتر والسجلات والسياسات المحاسبية ، وتم منحها مهلة زمنية مدتها سنتان للتقيد بالأحكام المتعلقة بالمخصصات الفنية والاستثمارات باستثناء الاستثمارات العقارية، في حين تم منحها مهلة مدتها ثلاث سنوات لتطبيق التعليمات المالية المتعلقة بالملاءة المالية والاستثمارات العقارية لهذه الشركات، ليتم التطبيق الكامل لها مع مطلع عام ٢٠١٨.

وقد عقدت الهيئة العديد من الاجتماعات وورش العمل للمختصين في شركات التامين بهدف الإحاطة بكافة الجوانب المالية والفنية في هذه التعليمات وتمكينا لهذه الشركات من تطبيق هذه التعليمات بكل سهولة ويسر وذلك للتغلب على كافة التحديات التي من الممكن ان تواجه القطاع سواء كانت تلك التحديات مادية تتعلق بالموارد البشرية او الأنظمة التقنية او قواعد البيانات المتوافرة لدى تلك الشركات أو غيرها من التحديات.

وعليه فان الهيئة ترى ان التطبيق الكامل لهذه التعليمات في مطلع عام ٢٠١٨ لا بد من ان يصاحبه الالتزام الكامل من قبل الشركات العاملة في الدولة بتطبيق الاحكام الواردة في هذه التعليمات ذلك انه قد تم بناء الخطط المالية والفنية اللازمة من قبل هذه الشركات لتطبيق التعليمات المالية بحيث تتمتع بمراكز مالية قادرة على مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها دون تعثر مركزها المالي بالإضافة الى تحسين القوة المالية لهذه الشركات وتعزيز المركز التنافسي لسوق التامين في الدولة.

الوثيقة الموحدة

٥. ما هي الاثار المترتبة عل صدور وثيقة التأمين الموحدة على المركبات خلال الستة شهور الأولى من ٢٠١٧؟ والى أي مدى ساهمت في تنظيم سوق التأمين الإماراتي بالنسبة لهذا النوع من التأمين وانعكاسات التطبيق على حملة الوثائق وعلى شركات التامين؟

- صدر نظام توحيد وثائق التأمين على المركبات بموجب قرار مجلس إدارة هيئة التأمين رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦،

حيث تم اصدار وثيقة التأمين من المسؤولية المدنية (ضد الغير) ووثيقة التأمين من الفقد والتلف (الشامل). وقد حلت هاتان الوثيقتان محل الوثيقتين المطبقتين في سوق التأمين الإماراتية منذ سنة ١٩٨٧، وذلك للأسباب الموجبة التالية:

- ادخال العديد من التعديلات على القرار الوزاري رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على المركبات، نظرا للحاجة واستجابة للمتغيرات ذات العلاقة.
- التطورات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التضخم.
- الممارسات العالمية الحديثة في مجال تأمين المركبات.
- معالجة بعض الإشكاليات التي ظهرت في النظام السابق.
- الوضوح والشفافية، من خلال إدراج جميع الأحكام المتعلقة بالمركبات في الوثيقتين مما يسهل الرجوع إليهما وتعديلهما.

وقد شملت الوثيقتان عدداً من المزايا الإضافية والجوانب المهمة لحملة الوثائق نذكر منها:

- توسيع التغطية التأمينية في وثيقة التأمين من المسؤولية المدنية لتشمل الزوج او الزوجة والاولاد والأبوين وبمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ درهم لكل منهم في حالة الوفاة، وفي حال حصول عجز فنسبة من قيمة تعويض الوفاة.
- اعتماد مبدأ تعويض فوات المنفعة (توفير مركبة بديلة) بحيث تلتزم شركة التأمين بتوفير مركبة بديلة لمالك المركبة المتضررة في تأمين المسؤولية المدنية او دفع بدل استئجار مركبة بديلة مماثلة خلال مدة التصليح ببدل إيجار يومي حده الأقصى ٣٠٠ درهم ولمدة اقصاها عشرة ايام.
- إلزام شركة التأمين بوجوب اصلاح المركبة المتضررة في تأمين المسؤولية المدنية في ورش اصلاح الوكالة في حالة حصول الحادث خلال السنة الأولى لتسجيل المركبة او سيرها على الطريق.
- تنظيم حسم الخلاف بين شركة التأمين وصاحب المركبة المتضررة حول تعويض الاضرار او تحديد القيمة السوقية للمركبة.
- زيادة الحد الأقصى للتعويض عن الأضرار المادية في تأمين المسؤولية عن الحادث الواحد الى (٢) مليون درهم بدلاً من (٢٥٠) ألف درهم.
- اعتبار قائد المركبة الذي انتهت مدة صلاحية رخصة قيادته سائقاً مرخصاً إذا استطاع تجديد الرخصة خلال ٣٠ يوماً من تاريخ وقوع الحادث.
- تم ايضاح اسس اصلاح المركبات وآلية التعويض النقدي وتم تحديد مده زمنية لاتخاذ القرارات وكيفية حل المنازعات في حالة حصولها.

كما تم وضع تعريفة اسعار تتضمن حداً أدنى وحداً أعلى حسب فئة المركبة كما تم تحديد التحملات.

وتشير نتائج التطبيق للنظام الموحد لوثيقتي المركبات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ إلى تحقيق المستهدف منها وهو تنظيم سوق التأمين على المركبات بالإمارات من خلال وضع حد أدنى وحد أعلى للأسعار بغرض تحديد السعر الفني المناسب وتحقيق المنافسة الإيجابية بين شركات التأمين وتحسين الخدمة المقدمة، و كذلك حماية حقوق حملة وثائق التأمين ومساهمي شركات التأمين على حد سواء، وحماية الشركات نفسها من المخاطر التي قد تتعرض لها في المستقبل، مما ساهم في تطوير الأسس والقواعد الفنية اللازمة لتعزيز إرساء أسس تنظيمية حديثة ومتطورة لسوق التأمين الإماراتية وفق أفضل الممارسات العالمية، وبما سيؤدي إلى زيادة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، ودعم النمو في الاقتصاد الوطني في المجالات كافة، وفق أسس سليمة وقوية.

منافع عديدة

٦. يبدأ مع بداية العام القادم ٢٠١٨ التطبيق الكلي للتعليمات المالية التي أصدرتها هيئة التامين ما هي الى أي مدى غطت الوثيقة الجديدة مراكز القصور في الوثيقة السابقة؟ وهل ترون أن الوثيقة الجديدة تحقق التوازن في خدمة المؤمن لهم وشركات التأمين في أن واحد، وماهي اهم المميزات التعي توفرها هذه الوثيقة لطرفي المعادلة؟

هدفت الهيئة عند إعداد الوثيقة الجديدة الاخذ بعين الاعتبار تفادي الإشكاليات التي كانت تمارس في تطبيق الوثيقة السابقة الصادرة بناء على القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن توحيد وثائق التأمين على السيارات وكافة تعديلاته ووضع إطار قانوني يخدم طرفي الوثيقة المؤمن والمؤمن له وبما يحقق التوازن الكامل في الحقوق والواجبات.

وتحتوي الوثيقة الجديدة على الكثير من المميزات والاضافات التي تساهم في خلق ثقة متبادلة بين المؤمن له والمؤمن ومن أهم هذه المنافع:

- شمول أفراد عائلة المؤمن له بالتغطية التأمينية
- زيادة حد مسؤولية شركة التأمين عن الاضرار التي تصيب الأشياء والممتلكات التي تعود للغير بحيث أصبحت (٢) مليون درهم
- استحقاق الغير المتضرر مركبة بديله أو دفع مبلغ نقدي لا يزيد عن ٣٠٠ درهم ولمدة ١٠ أيام وحسب نوع المركبة
- إلزام الشركة بإصلاح المركبة داخل الوكالة في حال كان عمرها سنة أو أقل.
- تم النص على أسس الإصلاح وانه في حال وجود خلاف بين المتضرر وشركة التامين بشأن (قيمة الاضرار) و(مبلغ التعويض) او (القيمة السوقية للمركبة) فيتم تعيين خبير لهذه الغاية على نفقة الشركة، وفي حال عدم قبول راي الخبير فلأي من الطرفيين حق اللجوء للهيئة لتعيين خبير من ضمن قائمة الخبراء المرخصين بحيث تكون أجور الخبير على حساب الطرف الذي لم يكون التقرير في صالحة.
- تم إضافة معايير جديدة (أي تم توسيع مفهوم الخسارة الكلية) وهي معيار كلفة الإصلاح تزيد عن (٥٠٪) من قيمة المركبة ومعيار تضرر الأجزاء الثابتة للمركبة (شاصي مثلا) بحيث تستدعي قص/لحام/ شد.
- تم النص صراحة على أن المدة التامينية هي ١٣ شهر وأصبح مجموع ما يدفع عن بدل الاستهلاك ٢٠ ٪ عن كامل المدة التأمينية في حالة الهلاك الكلي
- تم الاشتراط أن تكون القطع التبديلية أصلية سواء كانت جديدة أو مستعملة
- إعطاء الحق للمؤمن له بفحص المركبة التي تم إصلاحها في ورش الشركة لدة جهة فاحصة معتمدة في الدولة للتأكد من جودة التصليح
- تم حل إشكاليات تحديد المسؤولية عند وقوع حادث من القاطرة والمقطورة
- تم وضع نص صريح يمنع الشركة من الرجوع على المالك في حال كانت مركبته مسروقة وكان قد بلغ عن ذلك.
- تم إضافة تعريفات للفيضان والكوارث الطبيعية بحيث أصبحت الشركة ملزمة بالإصلاح والتعويض الا إذا صدر قرار عن الجهة المختصة باعتبار الحالة الجوية كارثة طبيعية.

الأسس الفنية

٧. على الرغم من تحديد حد أدنى وحد أقصى لأسعار التامين الا أن التسعير وفق الوثيقة الجديدة وفقا لخبراء تأمين لا يزال ثابتا من ناحية الأرقام ولا يرتبط بمعايير تعكس نتائج السوق بشكل عام ونتائج الشركات منفردة بشكل خاص هل تؤيدون خلق ألية للتسعير تعكس النتائج المالية لشركات التامين وتجنب السوق المنافسة غير الفنية؟

إن نشاط التأمين له خصوصية عن باقي الأنشطة الاقتصادية التي يتم تحديد تكلفتها أولا بأول ومن ثم تقييم الربح أو الخسارة، وذلك نظرا لطبيعة النشاط حيث تمتد التغطية التأمينية لأكثر من عام ويتم سداد كامل

المطالبات خلال مدة قد تتجاوز الثلاث سنوات لبعض أنواع المطالبات.

وتتم عملية التسعير بناء على عدة عوامل وأسس فنية منها خبرة الشركة في سداد المطالبات وحجم رأس المال ومستوى المصاريف والعمولات، ويتم إعداد الخطة الإكتتابية للشركة بناء على هذه العوامل ... وتختلف هذه العوامل من شركة لأخرى لذا تم تحديد حد أدنى وأقصى لأسعار التأمين.

وتقوم الهيئة بمتابعة ومراجعة هذه الأسس الفنية بشكل مستمر لضمان حقوق المؤمن لهم وضمان استمرار الشركات في أداء أعمالها بشكل منتظم، ومن الناحية الفنية فإن الحد الأدنى هو أقل سعر يمكن ان يتم الإصدار به دون أن تتعرض الشركة لتعثر مالي ينتج عنه ضياع حقوق المؤمن لهم ويتم أيضا من خلاله تجنب المنافسة الهدامة.

التحول الإلكتروني الذكي

٨. طرحت خلال جلسة عصف ذهني لهيئة التامين وممثلي القطاع أفكار ومقترحات ابتكارية من أهمها انشاء وحدة للاسترداد أو المقاصة لتسهيل التسويات المالية بين الشركات وتطبيق اتفاقية التسامح التبادلي ووجود تشريعات للتعاملات الذكية بالإضافة الى ايجاد قاعدة بيانات أكثر تطورا لشركات التامين ما الذي تحقق من هذه المقترحات بعد مضي عام من طرحها والى اي مدى سيؤدي التطبيق الى تطوير سوق التامين الاماراتي؟

من خلال تبني هيئة التأمين لرؤية دولة الامارات في التحول الالكتروني/ الذكي والابتكار على المستوى الداخلي والقطاع قامت الهيئة بطرح وتنفيذ عدة مبادرات أهمها:

- تطوير النظم الذكية للعمليات الرئيسية والفرعية في الهيئة مثل أنظمة القيد والترخيص والشكاوى والتفتيش والتنفيذ والمتابعة وإدارة الاجتماعات، والتي تعتمد على رؤية المتعاملين وتركز على احتياجاتهم وتستخدم التكامل بين الأنظمة والابتكار في التطوير كاستخدام تقنيات مثل Machine learning لاتخاذ القرار من خلال التعلم مما يقوم به المتعاملين والمستخدمين للنظام ليتم تسريع وتحسين الإجراءات والعمليات. وتم تطوير النظم باستخدام أحدث التقنيات في البرمجة بمعالجة بيانات المتعاملين لتوقع متطلباتهم والتنبؤ بما يجب ان يقوم به المتعامل، إذ ترسل لهم التنبيهات في المواعيد المقررة وتذكيرهم كما تقوم بالرد التلقائي على الطلبات ومعالجتها انيا.
- تطوير نظم ذكية للإشراف والرقابة الرقمية بهدف خلق بنية تحتية من البيانات الضخمة التي يتم معالجتها بأحدث التقنيات المبتكرة مما يسهم في تطوير القطاع وخدمة المتعاملين من خلال التحليل المتقدم للبيانات والعمل باستخدام Business Intelligence لمساعدة متخذي القرار في الهيئة او المتعاملين من التنبؤ بالمستقبل وتلافي القرارات الخاطئة واتخاذ الإجراءات التصويبية قبل حدوث الخطر.
- إطلاق نظام للابتكار داخليا وفي القطاع مما يتيح للمتعاملين إضافة ابتكاراتهم وتجميعها والبناء عليها من خلال فريق الابتكار لكي يتم إدخالها في عمليات تطوير القطاع ليساعد في جعل القطاع قائماً على الابتكار في شتى المجالات.
- العمل مع شركات متخصصة في الابتكار والبحوث الخاصة بالتكنولوجيا على دراسة أحدث التقنيات التي يمكن العمل بها وادخالها في القطاع حيث يتم حاليا دراسة ادخال نظم (IoT) في القطاع للمساعدة على انشاء نظم ذكية تساعد المتعاملين على قياس الاخطار الكترونيا وانشاء الوثائق بطريقة ذكية. كما يتم العمل على ادخال نظم العقود الذكية من خلال استخدام تقنيات BlockChain لتطوير انشاء العقود والوثائق التأمينية ومشاركتها مع الأطراف المختلفة ليتم إدخالها في عمليات القراءة الرقمية والاتمتة للعمليات كعمليات المطالبات والتعويضات لتكون عمليات ذكية تخدم المتعاملين وتحسن تجربتهم وتساهم في اسعادهم.

إعادة التأمين

٩. أثير في وقت سابق موضوع ضرورة تأسيس شركة وطنية لإعادة التأمين تساهم فيها جميع الشركات الوطنية. هل تعتبرون أن الظروف الحالية باتت مهيئة لتأسيس مثل هذه الشركة؟ وأين وصلت الدراسة الخاصة بهذه الشركة؟ وهل يحظى تأسيسها بالدعم الحكومي؟

دعت هيئة التأمين إلى تأسيس شركات إعادة تأمين قادرة على استيعاب الأخطار المسندة من قبل شركات التأمين المباشر المرخصة في الدولة - وحتى ضمن سوق مجلس التعاون الخليجي- بدلاً عن إسنادها إلى أسواق التأمين العالمية، الأمر الذي من شأنه الاحتفاظ بنسبة أكبر من الأقساط داخل الدولة والذي يعود بالنفع بشكل عام على الاقتصاد.

ونحن في هيئة التأمين على استعداد لتقديم المساعدة وتذليل الصعوبات ضمن ما يسمح به القانون في سبيل هذه الغاية، حيث أن واقع الحال يشير إلى أن الغالبية العظمى من الأخطار يتم إسنادها إلى الخارج ولا سيتم الاحتفاظ سوى بقدر يسير جداً من هذه الأخطار. لذلك فإن الهيئة تعكف حالياً على إعداد الأطر القانونية المنظمة لأعمال إعادة التأمين بما في ذلك ترخيص شركات إعادة التأمين ووضع معايير لأعمال إعادة التأمين.
من الجدير بالذكر أن هيئة التأمين بادرت سابقاً إلى اقتراح تأسيس مجمع تأمين أخطار وهو «مجمع تأمين الأخطار النووية»، حيث تكللت مساعيها بالنجاح وقد تم إطلاق هذا المشروع العام المنصرم والذي لاقى نجاحاً كبيراً، الأمر الذي من شأنه الاحتفاظ بنسبة أكبر من الأقساط داخل الدولة، بالإضافة إلى بناء الخبرات في هذا الفرع المتخصص من أنواع التأمين.

تغطيات الحريق

١٠. واجهت شركات واصحاب مستودعات ومخازن صعوبة في الحصول على تغطيات تأمينية ضد الحريق من قبل شركات التامين وفق تقارير صحفية ما مدى صحة هذه التقارير؟ وما هي أسباب ذلك وهل يتعلق الامر أساسا بعدم مراعاة معايير السلامة وارتفاع نسبة الاخطار؟

يعتبر الاكتتاب في التأمين من أهم الأعمال والتخصصات الفنية في صناعة التأمين وهي عملية دراسة وفحص وتحليل وتقييم الأخطار المعروضة على شركة التأمين بغرض تحديد مدى التغطية التأمينية ورفض الأخطار غير المرغوب فيها وتحديد السعر والقسط المناسب للأخطار المقبولة.

وبناء عليه فإنه وبصفة عامة قد تمتنع بعض شركات التأمين عن تأمين المخازن والمستودعات خصوصاً الموجودة في المناطق الصناعية نظراً إلى تراجع معايير الأمن والسلامة لدى تلك المنشآت وتخوف شركات التأمين من افتعال حرائق للحصول على تعويضات، إلا أن المستودعات والمخازن التي يراعى فيها شروط البناء والتشييد الآمنة وتلتزم بشكل تام بمعايير السلامة والأمن في النقل والتخزين وتستطيع توفير جميع متطلبات وشروط السلامة التي تطلبها شركة التأمين فإنها قادرة على إيجاد تغطية تأمينية لدى الشركات.

وهنا يجب الإشارة إلى أن المشكلة الحقيقية لا تتمثل في قبول شركات التأمين الوطنية أو الاجنبية لكافة الأخطار المعروضة عليها بل في صعوبة إعادة تأمين هذه الأخطار في مرحلة لاحقة من قبل شركات إعادة التأمين العالمية، حيث تواجه عدة شركات تأمين تعمل في السوق المحلية صعوبات في إعادة تأمين الأقساط المرتبطة بمخاطر الحريق خصوصاً بالنسبة للمباني التي يوجد بها مواد قابلة للاشتعال حيث لجأت شركات إعادة التأمين العالمية إلى تشديد شروطها وأسعارها مؤخرا بالنسبة لتجديد هذه النوعية من الوثائق.

تأمين إلزامي

١١.شهدت السنوات الماضية حدوث حرائق كبيرة طالت مباني سكنية وتجارية ومنشات وورش صناعية العيد منها لم تكن مؤمنة لدى شركات التأمين هل ترون ان المرحلة القادمة باتت تتطلب صدور قرارات بالتامين الالزامي لهذه القطاعات؟

لا شك أن توسيع قاعدة الممتلكات المؤمنة من شأنه حماية الممتلكات الوطنية ودعم الاقتصاد الوطني.
في هذا الإطار دعت هيئة التأمين من خلال حملاتها التوعوية إلى تأمين المباني السكنية ضد أخطار الحريق والأخطار الأخرى، آخذين بعين الاعتبار أن التكلفة المالية المترتبة على ذلك لا تعتبر كبيرة، إذا ما قورن بتوفير القدر اللازم للحماية لتلك الممتلكات.
وبقدر تعلق الموضوع بفرض التأمينات الإلزامية، فإن هيئة التأمين على إستعداد للتعاون مع جميع الجهات المعنية التي تسمح أطرها القانونية بفرض التأمينات الإلزامية بهدف الوصول إلى صيغة توافقية من شأنها وضع الأسس اللازمة لتأمين المباني السكنية والتجارية ضد هذه الأخطار.

التوطين

١٢. يحتل موضوع التوطين في قطاع التأمين مساحة مهمة في هموم واهتمامات الجهات المعنية في الدولة ضمن سياسة الدولة المعلنة في هذا الخصوص ما هو تقييمكم للانجازات التي تحققت في مجال التوطين في هذا القطاع الحيوي وما هي أبرز التحديات التي تواجه التوطين في القطاع المذكور والوصول الى النسبة المقترحة من الهيئة وما هي مقترحاتكم لدفع عملية التوطين خلال الفترة القادمة؟

يتبوأ التوطين في قطاع التأمين مكانه مهمة في استراتيجية هيئة التأمين وأجندة عملها بما ينسجم مع رؤية القيادة الحكيمة وخاصة في رفع مستوى كفاءة العاملين ودعم التوطين وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة والتي تخدم وتحقق رؤية القيادة الحكيمة لدولة الإمارات.
إن نظرة الهيئة إلى التوطين هي نظرة شمولية وبعيدة المدى لا تسعى فقط لزيادة أعداد المواطنين بل إلى تأهيل الكوادر الفنية القادرة على التعامل مع المدخلات والمخرجات التأمينية على المستويات كافة ودفع عملية التنمية المستدامة.
ولغايات العمل على دفع الشركات على زيادة التوطين في قطاع التأمين ولجذب المواطنين للعمل في المهن التخصصية بالتأمين، صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٣/و١٠/٢٦٧) لسنة ٢٠١٥ بشأن اعتماد استراتيجية التوطين في قطاع المصارف والتأمين.
وتعمل الاستراتيجية الجديدة على الانتقال من نظام النسبة الثابتة لعدد العاملين إلى نظام النقاط حيث سيتم العمل على تحديد عدد النقاط المستهدفة لشركات التأمين من خلال قياس العلاقة بين عدد المواطنين وإجمالي الأقساط المكتتبة في الدولة.
وعملت الهيئة بعد صدور قرار مجلس الوزراء بشأن استراتيجية التوطين الجديدة على وضع خطة متكاملة تهدف إلى متكامل للاستراتيجية بالتعاون مع شركات التأمين والأطراف ذوي العلاقة بالموضوع. ويمكن توضيح أهم الإجراءات المتخذة في النقاط الآنية:

- تم العمل على إنشاء وحدة متخصصة بالتوطين في هيئة التأمين.
- عملت الهيئة على عقد ورشات عمل في أبو ظبي ودبي لشركات التأمين العاملة في الدولة لغايات شرح النظام الجديد للتوطين للمسؤولين في شركات التأمين وذلك خلال عام ٢٠١٦.
- تم إصدار مسودة دليل خاص بالتوطين والذي يوضح آلية تطبيق قرار مجلس الوزراء ويعالج عدداً من المواضيع التي تم طرحها خلال الورشات التدريبية المشتركة مع شركات التأمين تم نشر مسودة الدليل للقطاع من أجل التشاور وإبداء الرأي وتم أخذ بعدد من الملاحظات
- تم عقد لقاءات عمل مع كل شركة تأمين مرخصة. كما عقد فريق عمل الهيئة المتخصص بالتوطين (٦١)

اجتماع منفصل مع كل شركة تأمين لغايات مناقشة ودراسة حاجة الشركات لتطبيق الاستراتيجيةالجديدة

- قامت الهيئة خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ بجمع البيانات الخاصة بالتوطين وفق النموذج المعتمد في نظام وتم العمل على مراجعتها مع الشركات وتم حساب النقاط المستهدفة والمحققة لكل شركة « مرفق النقاط المستهدفة والمحققة لكل شركة.»
- إعداد دراسات واستبيانات متخصصة لدراسة حاجات السوق والمواطنين.
- العمل على تطوير نظام إلكتروني خاص بجمع وتحليل معلومات وبيانات العاملين في قطاع التأمين.
- جاري الإعداد للربط الإلكتروني بين النظام الجديد وقاعدة بيانات وزارة الموارد البشرية والتوطين.
- عملت الهيئة على إطلاق مبادرة « مهاراتي» والتي تهدف الى رفع كفاءة الكوادر البشرية في شركات التأمين وتزويد العاملين فيها بالمهارات والمؤهلات وتطوير أداء العاملين في القطاع وتعزيز كفاءة أداء والسوق المحلية وتأهيل وتدريب مواطني الدولة مجاناً.

وفيما يتعلق بأهم التحديات التي تواجه قطاع التأمين فأنها تتركز على العديد من القضايا من أهمها وجود فجوة في توطين في قطاع التأمين وخاصة في بعض المهن الفنية التخصصية، وكذلك في مستوى المزايا الممنوحة للمواطنين في قطاع التأمين بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، وتركز المواطنين في الوظائف الإدارية وبنسبة حوالي ٦٧٪، بالإضافة إلى الحاجة لتطوير منظومة التعليم والتأهيل الحالية وفق متطلبات السوق وخاصة من حيث الحاجة لنشر ثقافة التأمين والعلوم الإكتوارية والمخاطر من المراحل التعليمية المبكرة قبل الدخول للمرحلة الجامعية.

التنسيق مع الجمعية

١٣.ما مستوى رضاكم عن التعاون والتنسيق بين جمعية الامارات للتأمين وهيئة التامين في مجال التشريعات والأنظمة والتعليمات المنظمة لقطاع التأمين وايضا اشراك شركات التامين في كافة القضايا التأمينية التي تؤدي الى رفع تنافسية سوق التأمين الاماراتي وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني؟

يشكل العمل الجماعي والشفافية جزءاً من استراتيجية هيئة التأمين. من هذا المنطلق فان الهيئة تحرص دائماً على مشاركة قطاع التأمين في مجال إعداد الأطر القانونية المنظمة لأعمال التأمين. فجميع مشاريع القرارات والأنظمة والتعليمات التي تعتزم الهيئة إصدارها يتم تعميمها على جميع شركاء الهيئة بهدف أخذ التغذية الراجعة منهم ويتم دراسة الملاحظات والإقترحات التي ترد من قطاع التأمين على مشاريع التشريعات ويتم عكسها عليها. وحتى حين الإنتهاء من ذلك، تقوم الهيئة بنشر مشاريع التشريعات على مواقعها الإلكتروني لفترة زمنية مناسبة بهدف تمكين شركائها مرة أخرى من الإطلاع على تلك المشاريع وبيان أي ملاحظات أو إقتراحات.

في هذا الإطار عقدت هيئة التأمين سلسلة من الإجتماعات مع جمعية الإمارات للتأمين عند إعدادها للتطبيقات الجديدة للتأمين المركبات، وقد تم إعطاء المجال للجمعية ببيان مقترحاتها وملاحظاتها على تلك التطبيقات، والتي تم أخذ جزء كبير منها وبما يحقق التوازن بين جميع أطراف المعادلة التأمينية.

عمليات إندماج

١٤. هل ترون أن سوق التأمين الاماراتي سيكون قادرا على استيعاب شركات تأمين جديدة خلال الفترة القادمة بوجود أكثر من ٦٠ شركة عاملة والى أي مدى تؤيدون قيام عمليات دمج في قطاع التامين على غرار هذه العمليات في القطاع المصرفي والتي نتج عنها قيام وحدات مصرفية ضخمة على المستوى الاقليمي والدولي وما هي الاثار الايجابية التي يمكن ان يحققها الدمج في قطاع التأمين سواء على هذا القطاع أو

على الاقتصاد الوطني؟

تعد دولة الإمارات مصدر جذب لجميع الاستثمارات العالمية استناداً إلى قوة اقتصاد الدولة وتطور النظم القانونية فيها، الأمر الذي يجعل المستثمرين مطمأنين على نقل ثرواتهم إليها.

في هذا الإطار دعت هيئة التأمين إلى حدوث عمليات إندماج بين شركات التأمين بهدف إيجاد كيانات مالية قوية قادرة على الإنطلاق إلى الأسواق العالمية ومنافستها، وبينت الهيئة في العديد من المناسبات إستعدادها لتقديم المساعدة اللازمة لتذليل جميع الصعوبات التي تعتري عمليات الإندماج التي سوف تؤثر إيجابياً على مستوى الخدمة للمؤمن لهم والمستفيدين من وثائق التـأمين.

تعليمات جديدة

١٥. أخيراً هل نتوقع خلال العام الحالي صدور تشريعات أو تعليمات أو أنظمة جديدة من قبل هيئة التأمين تعزز من دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني؟

يجري العمل مع الجهات المعنية على إجراء تعديلات على القانون الإتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ في شأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعماله، وتأتي هذه التعديلات منسجمة مع أهداف إنشاء هيئة التأمين ودورها الرقابي، قد يكون من أبرزها توفير وسائل بديلة لحل نزاعات التأمين، بحيث يتمكن المتضررين والمؤمن لهم والمستفيدين من وثائق التأمين وفي حال وجود خلافات مع شركة التأمين حول قيمة التعويضات، من أن يحصلوا على حقوقهم بأسرع وقت ممكن ودون الحاجة إلى اللجوء إلى القضاء، وما يترتب على ذلك من نفقات.

كما تعتزم الهيئة إنشاء صندوق لتعويض المتضررين من حوادث تقييد ضد مجهول، بالإضافة إلى الحوادث التي تتسبب بها مركبات منتهي تأمينها، بحيث يقوم الصندوق بتعويض ورثة المتوفي أو الشخص الذي أصيب بعجز كلي أو جزئي، ومن ثم يقوم الصندوق بالرجوع إلى المركبة المتسببة بالحادث (في حال العثور عليها)، مع العمل بأن موضوع التعويض مقتصر على الوفيات والأضرار الجسدية، أي أن (الأضرار المادية) غير مشمولة بالتعويض.

كما يجري العمل على وضع الأطر القانونية المنظمة لأعمال إعادة التأمين بما في ذلك ترخيص شركات إعادة التأمين ووضع المعايير اللازمة لعملياتها وإسناد الأخطار.

حوارات صحفية

محمد مظهر حماده – مدير عام العين الأهلية
رئيس اللجنة الفنية العليا في جمعية الإمارات للتأمين

(مؤشرات قوية بإزدهار سوق التأمين الاماراتي بالفترة المقبلة)

- اكسبو ٢٠٢٠ ومشروعات تطوير البنية التحتية والتنويع الاقتصادي تنعكس ايجابياً على قطاع التأمين.
- الوثيقة الموحدة لتأمين المركبات توفر شروطاً وأسعار عادلة للمؤمن لهم وللشركات.
- يفضل تطبيق بعض أحكام التعليمات المالية الجديدة على الشركات والاستثمارات الجديدة.
- تسوية الاستثمارات العقارية والأسهم في الظروف الراهنة يتسبب بأضرار كبيرة على شركات التأمين.
- نتطلع إلى صدور قرارات إلزامية بالتأمين الالزامي على العقارات.

توقع مرجع في قطاع التأمين الاماراتي أن تشهد السنوات القليلة القادمة فترة ازدهار لشركات التأمين العاملة في الدولة مدعومة بمؤشرات قوية لتحرك ايجابي للأنشطة الاقتصادية وخاصة في مجال المشاريع والتجارة والفعاليات واستمرار تطوير مشاريع البنية التحتية التي تعد الأفضل على مستوى المنطقة.

وقال محمد مظهر حماده مدير عام شركة العين الأهلية للتأمين ورئيس اللجنة الفنية العليا في جمعية الإمارات للتأمين أن قطاع التأمين الاماراتي مرشح لكي يلعب دوراً بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني بالفترة المقبلة في ظل الاستقرار السياسي الذي تتمتع به دولة الإمارات والدفع بسياسة التنويع الاقتصادي واستمرار تدفق الاستثمارات الاجنبية وقيام شراكات اقتصادية لمشاريع تعتمد على التكنولوجيا المتطورة لافتاً في هذا الخصوص إلى الزخم الذي ستشهده الأنشطة الاقتصادية المختلفة مع اقتراب موعد انعقاد معرض اكسبو ٢٠٢٠ «أكبر حدث اقتصادي عالمي تشهده المنطقة» والذي سيرفد الاقتصاد الوطني باستثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية ومشاريع الانشاءات والضيافة والنقل والسياحة وغيرها والتي سوف تنعكس بصورة ايجابية على سوق التأمين في الدولة.

النتائج المالية

حول تقييمه لأوضاع قطاع التأمين في الإمارات خلال الفترة الماضية قال محمد مظهر حماده أن وجود العدد الهائل من شركات التأمين العاملة في الدولة أدى إلى حدوث موجة عارمة من التنافس بين الشركات عصفت بطبيعة الحال بالأسعار إلى مستويات متدنية جداً مما أثر على النتائج المالية لهذ الشركات وتعرض العديد منها إلى الخسائر ناهيك عن التراجع الكبير في أسعار الأسهم بأسواق المال الإماراتية والتي تعد جزءاً ومورداً هاماً من موارد شركات التأمين ، لكنه أوضح في المقابل أن عام ٢٠١٦ كان عاماً جيداً لقطاع التأمين الإماراتي مع انحسار بعض الممارسات الضارة وخاصة في مجال التسعير الفني غير السليم وسياسة حرق الأسعار للحصول على أكبر قدر من الأقساط لافتاً في هذا الخصوص إلى التحسن الذي شهده فرع تأمين المركبات نتيجة التعاون القائم بين هيئة التأمين وجمعية الإمارات للتأمين وصدور وثيقتي التأمين على المركبات ضد الفقد والتلف وكذلك المسئولية المدنية ووضع حد أدنى للأسعار يحقق من وجهة نظره حماية لجمهور المؤمن لهم وكذلك لشركات التأمين في ظل شروط وأسعار عادلة ومناسبة للطرفين.

وقال محمد مظهر حماده : نتمنى أن تنسحب هذه السياسة والتعليمات التي تم تطبيقها في مجال تأمين المركبات على العديد من أشكال التأمين وخاصة تأمينات أخطار الحريق مشيراً في هذا الخصوص إلى أن حوادث الحريق التي تحدث من حين إلى آخر تكبد شركات التأمين ومعها شركات إعادة التأمين خسائر كبيرة سواء جهة الأسعار أو فرض شروط جديدة . «وكان مسئولون في قطاع التأمين الاماراتي قد أوضحوا في تصريحات صحفية انهم يواجهون صعوبات في إعادة تأمين الأقساط المرتبطة بمخاطر الحريق خصوصاً بالنسبة للمباني التي يوجد بها مواد قابلة للإشتعال لافتين إلى أن شركات إعادة التأمين لجأت إلى تشديد شروطها وأسعارها بالنسبة لتجديد وثائق الحريق.

التعليمات المالية

رداً على سؤال حول التأثيرات المتوقعة للتطبيق الكلي للتعليمات المالية التي أصدرتها هيئة التأمين والتحديات التي تواجه شركات التأمين في التعامل والتكيف مع تلك التعليمات قال محمد مظهر حماده : نحن في قطاع التأمين على ثقة تامة بأن هيئة التأمين تعمل على تنظيم هذا القطاع الحيوي وتعظيم دوره في الاقتصاد الوطني والقيام بأعمال الرقابة بصورة جيدة لتلافي أي سلبيات قد تضر بقطاع التأمين وسمعته لكنني اعتقد أن بعض أحكام التعليمات الجديدة يفضل أن تطبق على الشركات الجديدة أو الاستثمارات الجديدة للشركات القائمة والتي تمت بعد صدور هذه التعليمات مشيراً في هذا الصدد أنه من الصعوبة بمكان تسوية أوضاع هذه الإستثمارات في الوقت الراهن أو مستقبلاً خاصة بالنسبة للمشاريع العقارية حيث أن التخلص منها أو بيعها تنفيذاً للتعليمات

التي أصدرتها الهيئة في ظل الظروف السوقية المتغيره سوف يتسبب بضرر كبير على الشركات القائمة قبل صدور التعليمات اذا ما اضطرت إلى بيع تلك العقارات أو حتى الأسهم في وقت غير مناسب وبأسعار قد تكون متدنية وبالتالي ستلحق عمليات البيع هذه بخسائر حقيقية للشركات. تجدر الاشارة إلى أن التعليمات المالية التي أصدرتها الهيئة وضعت حدوداً قصوى للاستثمار في الأصول بواقع ٣٠٪ للعقارات ومثلها للأسهم ، وترى هيئة التأمين أن هذه التعليمات تمثل نقلة نوعية في تطوير الأسس التنظيمية والقواعد الفنية لتطوير أداء سوق التأمين وفق أفضل الممارسات السائدة في صناعة التأمين على مستوى العالم سواء من حيث الملاءه المالية أو المخصصات أو الإجراءات المالية والمحاسبية لشركات التأمين.

رفع ملكية الأجانب

حول تقييمه لإنعكاسات تطبيق قرار مجلس الوزراء بتعديل الحد الأدنى لمساهمة الأجانب في شركات التأمين المؤسسة بالدولة إلى ما نسبته ٤٩٪ يرى مدير عام شركة العين الأهلية للتأمين ورئيس اللجنة الفنية العليا في جمعية الإمارات للتأمين أن القرار لن يكون له تأثيراً فورياً ملحوظاً على سوق التأمين الإماراتي الذي يعاني من تخمة العدد الهائل من الشركات العاملة والتنافس القائم بينها معرباً عن اعتقاده بأن السوق بوضعه الحالي لن يكون مغرياً لدخول استثمارات لشركات أجنبية خاصة اذا اخذنا في الاعتبار أن هذه الشركات وأيضاً الهيئات العالمية متواجدة في سوق الامارات وباعتبار أن التأمين بطبيعته يخترق الحدود فإن شركات إعادة التأمين تستطيع ممارسة أعمالها في الدولة من خلال فروع أو مكاتب وفي الوقت نفسه فإن النتائج المالية المتواضعة نسبياً لقطاع التأمين مقارنة بالقطاع المصرفي على سبيل المثال تجعل السوق غير مشجع.

الوثيقة الموحدة

عن الآثار المترتبة على صدور وثيقة التأمين الموحدة على المركبات وانعكاسات التطبيق المتوقعة على حملة الوثائق أو على شركات التأمين يؤكد محمد مظهر حماده أن صدور الوثيقة يحقق التوازن في الحقوق والواجبات بين أطراف العلاقة بحيث ساهمت في زيادة المنافع والامتيازات للمؤمن لهم وفي نفس الوقت حققت أسعار عادلة ومقبولة لشركات التأمين لافتاً في مقارنته مع الأسواق المجاورة وكذلك الأسواق العربية والعالمية إلى أن أسعار التأمين على السيارات وحتى مع الأسعار الجديدة في الإمارات لا تزال أقل من الأسواق المذكورة في الوقت الذي توفر فيه سوق التأمين الاماراتية منافع وامتيازات أفضل بكثير لجمهور المؤمن لهم مقارنة مع تلك التي توفرها تلك الأسواق. وتشمل أهم تلك المنافع والامتيازات توفير سيارة بديلة للمتضرر أو بدل نقدي لمدة محددة ، كما تم بموجب تلك الامتيازات توفير تغطية تأمينية لركاب السيارة وزيادة حد المسئولية عن الأضرار التي يتسبب فيها سائق السيارة للغير من ٢٥٠ ألف درهم في السابق إلى مليوني درهم وبدون رسوم اضافية وبالتالي فاننا في قطاع التأمين نقدر اجراءات هيئة التأمين في هذا الخصوص باعتبارها وضعت الأمور في نصابها الصحيح.

القيمة المضافة

وعن الانعكاسات المتوقعة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على قطاع التأمين الاماراتي وعما اذا كانت هناك مقترحات لرفعها إلى الجهات المختصة لامتصاص أية تأثيرات سلبية محتملة على القطاع توقع محمد مظهر حماده أن لا تكون هناك أية انعكاسات سلبية على شركات التأمين باعتبار أن هذه الضريبة سوف تستوفى من المستهلك وسوف تضاف على وثائق التأمين أسوة بما يجري العمل به في جميع الدول التي طبقت هذا النوع من الضرائب.

تأمين العقارات

وعما إذا كانت المرحلة الراهنة باتت تتطلب صدور قرارات بالتأمين الإلزامي على المباني السكنية والتجارية والورش الصناعية في ظل الحرائق الكبيرة التي تحدث بين الفنية والأخرى والتي طالت منشأت لم تكن مؤمنة ، قال محمد مظهر حماده أنه يؤيد بشدة صدور تعليمات أو قرارات إلزامية أسوة بمعظم بلدان العالم التي ألزمت الملاك بالتأمين على عقاراتهم ضد أخطار الحريق و الزلازل مؤكداً أن شركات التأمين العاملة في الدولة قادرة على توفير التغطية التأمينية للعقارات داخل الدولة خاصة وأن هذه الشركات تتعامل مع شركات إعادة تأمين عالمية وموثوقة.

تصنيف ورش المركبات

عن رأيه في الإشتراطات الاتحادية الالزامية التي تتجه هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس «مواصفات» لتطبيقها في تصنيف ورش إصلاح المركبات والتي يتوقع أن تبدأ خلال الربع الأول من العام القادم ٢٠١٨ ، قال محمد مظهر حماده أنه من المؤيدين بقوة لتصنيف هذه الورش ووضع حد لبعض الممارسات السلبية لافتاً إلى أن جمعية الإمارات للتأمين قد طالبت بضرورة تطبيق مثل هذا التصنيف منذ زمن ، وأورد رئيس اللجنة الفنية العليا في الجمعية بأننا نسجل تقديرنا «لمواصفات» قرارها بعدم جواز تأمين أي سيارة مستعملة ومستوردة من خارج الدولة إلا بعد الحصول على شهادة من الهيئة مشيراً إلى أن شركات التأمين كانت تعاني من تأمين سيارات مشطوبة في الخارج نتيجة حوادث أو فيضانات أدى إلى اعتبارها خسارة كلية في بلدانها، وكان يتم لها اجراء عمليات اصلاح مؤقتة وادخالها إلى الدولة واصدار وثائق تأمين شامل لها ومن ثم يصار إلى الحصول على تعويض نتيجة شطبها مرة أخرى الأمر الذي كان يترتب عليه قيام شركات التأمين بدفع تعويضات كبيرة نتيجة عمليات احتيال من قبل بعض المستوردين لهذه السيارات.

تنسيق وتعاون

حول مدى التعاون والتنسيق بين جمعية الإمارات للتأمين وهيئة التأمين في مجال التشريعات والأنظمة والتعليمات المنظمة لهذا القطاع ، يقول محمد مظهر حماده: إننا نثمن موقف الهيئة في هذا الخصوص وخاصة اشراك الجمعية في أية مناقشات أو استطلاعات للرأي قبل إصدار التعليمات والقرارات كما اننا نشيد بدور الهيئة الرقابي والتنظيمي والنظر في تحقيق مصالح جميع الأطراف بصورة عادلة ومنصفه وبما يحقق الصالح العام.

إندماج الشركات

حول قدرة سوق التأمين في الإمارات على استيعاب شركات تأمين جديدة خلال الفترة القادمة يؤكد محمد مظهر حماده بأن تأسيس أي شركة تأمين جديدة سيشكل إضافة سلبية للقطاع في ظل تشبع السوق بهذا العدد الهائل من الشركات معرباً عن تأييده القوي لقيام عمليات اندماج بين شركات التأمين القائمة بهدف خلق وحدات تأمينية قوية شرط أن يكون هناك تقارباً في المستوى الفني والمالي بين الشركات الراغبة في الاندماج.

حوارات صحفية

بسام جلميران مدير عام شركة الوثبة الوطنية -
رئيس لجنة إعادة التأمين في جمعية الإمارات للتأمين

تأسيس شركة إمارتية لإعادة التأمين يحتاج الى دراسة جدوى وافية .

- تطبيق التعليمات المالية الجديده عامل دعم لاستمرار النتائج الجيدة لقطاع التأمين بالفترة القادمة خاصة فيما يتعلق بالملاءه ومراجعة سياسة الإكتتاب .
- قرار مجلس الوزراء بتعديل الحد الأدنى لرأس المال يجعل أسهم شركات التأمين اكثر جاذبية جهة الاستثمار والتداول
- الدور الرقابي الذي تمارسه هيئة التأمين يضمن حقوق حملة الوثائق والأسهم ويشجع الشركات على تطبيق التعليمات المالية بشفافية
- الدمج يضمن قيام شركات تمتلك القدرة على خدمة العملاء وتحقيق الأهداف المطلوبة للمساهمين

قال مدير عام شركة الوثبة الوطنية للتامين رئيس لجنة إعادة التامين في جمعية الامارات للتأمين بسام جلميران ان مشروع تاسيس شركةوطنية لإعادة التأمين في دولة الامارات والذي جرى طرحه في مناسبات عدة وتم إعداد دراسات بشأنه لم ير النور بسبب عدم وجود جدوى إقتصادية لتأسيس الشركة المذكورة (بحسب تلك الدراسات) بالإضافة إلى عزوف شركات التأمين وعدم إبداء رغبتها للمساهمة فيها

وأوضح جلميران في حوار لمجلة التأمين الخليجي إن الظروف نفسها تنطبق على مشروع تأسيس شركة خليجية لإعادة التأمين والتي حالت دون تأسيس تلك الشركة رغم المناقشات والإجتماعات العديدة التي جرت بشأنها في سنوات سابقة في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وأرجع جلميران أسباب النتائج السلبية لسوق التأمين الاماراتي في السنوات الماضية بشكل رئيسي إلى الخسائر المتوالية الناجمة عن أعمال التأمين الصحي وإلى حد ما أعمال تأمين السيارات والتي عانت كما أورد من منافسة حادة لكنه أكد في الوقت نفسه إن النتائج الجيدة لقطاع التأمين الاماراتي في عام ٢٠١٦ والتوقعات الايجابية لعام ٢٠١٧ تتطلب من الشركات العاملة في السوق للمحافظة على تلك النتائج مراعاة تطبيق تعليمات هيئة التأمين وعلى الأخص فيما يتعلق بالملاءة المالية ومراجعة سياسات الاكتتاب للشركات لضمان التسعير الفني الصحيح

(أسواق واعدة)

تفصيلا أوضح بسام جلميران في معرض رده على سؤال حول مشروع تأسيس شركة وطنية لإعادة التأمين في دولة الامارات تساهم فيها جميع شركات التأمين في الدولة والى أي مدى باتت الظروف مهيئة لتأسيس مثل هذه الشركة أوضح أن أسواق التأمين العربية بشكل عام وأسواق التأمين الخليجية بشكل خاص لها أهميتها إذ أنها تعتبر أسواقا واعدة بسبب معدلات النمو المرتفعة ونتائجها الإيجابية، وعلى الرغم من أن الظروف الحالية منها السياسية وما يعصف بالمنطقة من اضطرابات ولتأثيرها المباشر على الأوضاع الاقتصادية إلا أنها لا تزال تعتبر منطقة جذب، وعليه فإن استقطاب المنطقة للطاقات الاكتتابية لأعمال إعادة التأمين ما هو إلا دليل على الفرص المتاحة في المنطقة وهذا الأمر واضح من خلال تواجد الشركات العالمية من الشرق والغرب في دبي في مركزها المالي العالمي، وعليه فإن موضوع جدوى تكوين وتأسيس شركة لإعادة التأمين يجب أن يتم من هذا المنطلق. للإجابة على سؤال تأسيس شركة وطنية إماراتية لإعادة التأمين أود أ ن أشير أولاً بأن هذا الأمر كان قد طرح في مناسبات عدة وتم إعداد دراسات حوله إلا أن المشروع لم ير النور وذلك لأن تلك الدراسات لم تجد أن هنالك جدوى اقتصادية منه بالإضافة إلى عزوف شركات التأمين من إبداء الرغبة للمساهمة فيها، وأضاف لا أود شخصياً من خلال إجابتي على
هذا السؤال أن أثير الموضوع مرة أخرى ولكن التفكير في هذا الأمر يتطلب في البداية وضع المحددات والأسس اللازمة لمثل هذه الشركة أو أي شركة إعادة تأمين للنجاح في أعمالها وفي حال توفر مثل هذا
الأمر فعندها تتخذ الخطوات لدراسة الجدوى وما يليها من خطوات والسؤال المطروح اليوم هل هذه الأسس والمحددات متوافرة؟

(شركة إعادة خليجية)

وفيما يتعلق بمشروع تأسيس شركة خليجية لإعادة التأمين والتي عقدت بشأنها اجتماعات في اطار مجلس التعاون الخليجي وتقييمة لتأسيس مثل هذه الشركة وحظوظ النجاح لها في ظل منافسة شركات الإعادة العالمية العملاقة لفت جلميران الى أن

مشـروع تأسيـس شـركـة خليـجيـة لإعـادة التأميـن قد طرح سـابقا أكثـر من مـرة وتم إعداد دراسـات حـول المـوضـوع إلا أن الظـروف حيـنهـا منهـا الاقتصـاديـة ومنهـا مـا يخص سـوق إعـادة التأميـن لم يشـجـع على إستكمـال المشـروع، بالإضـافة إلى ذلك فإن الرغبـة من قبل شـركـات التأميـن الخليـجيـة للمسـاهمة في مثل هذا المشـروع لم تكـن أيضاً مشجعـة. وعلى كـل حـال فإن هنـالك أسمـاء لشـركـات إعـادة تأميـن عربيـة خليـجيـة ومنهـا مـا يسـاهم رأس المـال الإمـاراتي بحصـة لا بـأس بهـا من رؤوس أمـوالهـا ومن الممكن دعمهـا لمـواصـلة قصـة نجـاحهـا.

(العرض والطلب)

وفي معرض رده على سؤال حول ما أثير سابقا عن مرونة كبيرة أظهرتها شركات إعادة التأمين خلال السنوات الأخيرة في عقودها مع شركات التأمين المباشر وتحملها جانبا من المسئولية تجاه تراجع أسعار الوثائق يرى بسام جلميران.

إن قطـاع التأميـن بشكليـة التأميـن المبـاشـر وإعـادة التأميـن حـاله حـال أي قطـاع اقتصـادي أخـر يتأثـر بحجـم العـرض والطـلب وحيـث اليـوم هنـالك ارتفـاع في عـوائـد الاستثمـار لشـركـات التأميـن وإعـادة التأميـن تعكـس النمـو الاستثنـائي في أسـواق المـال وفي نفـس الوقـت غيـاب أو تـراجـع في حجـم الخسـائر إن كـانت الكـوارثيـة منهـا أو الخسـائر الفـرديـة الكبيـرة فان هـذا الأمـر أدى إلى خـلق جذب لطـاقـات الاكتتـاب وبالتـالي تراجـع بالأسعـار وهـذا الأمـر طبيـعي ويعكـس الدورة الاقتصـاديـة الحاليه .

(تأمين المخازن والمستودعات)

وحول الصعوبات التي واجهت بعض الشركات المحلية وأصحاب المخازن والمستودعات في تأمين أقساط الحريق وتاثيرات ذلك على السوق المحلي قال جلميران

-إن مـوضـوع المخـازن ليـس بالجديـد والصعـوبـات التي تتمثـل بتردد شـركـات التأميـن عن قبـول مثـل هذه الأعمـال وتـردد شـركـات إعـادة التأميـن في دعمهـا تعكس التجـارب السلبيـة لهـذا النـوع من الأعمال والخسـائر المتلاحقـة والتي تـوعـز بشـكل رئيـسي إلى ضعـف إدارة الخطـر وسـوء التقديـر من قبـل أصـحـاب هذه المخـازن، وعليـه فقد أصبح هـذا النـوع من أنـواع التأميـن غيـر مشـجـع، ولتغيـيـر هـذا الأمـر يتوجـب أولاً من أصحـاب المخـازن القيـام بـدور فعـال في إدارة الخطـر بشـكل فني وجدي وأن لا يُتّكـل فقط على التأميـن في التعـويض في حـال تحقـق الخطـر

(دور شركات الإعادة)

وحول التقديرات الخاصة لحجم الأقساط التي تذهب لشركات إعادة التأمين والدور الذي تلعبه تلك الشركات في تحديد مستوى الأسعار وفرض الشروط قال رئيس لجنة إعادة التأمين في جمعية الامارات للتأمين أنه .

بالرجـوع إلى إحصـائيـات هيـئة التأميـن لدولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة نجـد أن المعـدل السنـوي لنسب احتفـاظ الشـركـات من أقسـاط التأميـنات العـامـة/ غيـر الحيـاة هـو بمستـوى ٥٥٪ ويمثـل التأميـنات الصحيـة وتأميـنات المسـؤوليـات ومنهـا تأميـنات السيـارات حـوالي ٦٠٪ وتأميـنات الممتلكـات والبحري تتراوح نسـب الاحتفـاظ بهـا بمعـدل ١٥٪ وعليـه فإن مقـولة إن أغلـب الأقسـاط تخـرج خـارج الدولـة إلى شـركـات إعـادة التأميـن العـالميـة

يجب النظر بها بشكل جدي خصوصاً في ضوء مستوى المطالبات لأسواقنا من قبل شركات إعادة التأمين مقابل هذه الأقساط، وبالنسبة لدور شركات إعادة التأمين في تحديد الأسعار فإن هذا الأمر يتم في الأعمال التي تتطلب إعادة تأمين اختيارية والتي سيسعرها المعيد ولكن بالتنسيق والتوافق إلى حد ما مع الشركة المصدرة لوثيقة التأمين وفي نهاية الأمر لابد من الادراك بأن التأمين وإعادة التأمين هو منظومة واحدة ونظرتهم للمخاطر وطريقة تقييمها يجب أن تكون موحدة ومن مفهوم واحد

(نتائج إيجابية)

وفيما يتعلق بتوقعاته لأداء سوق التأمين الاماراتي للعام الحالي ٢٠١٧ بعد النتائج الايجابية التي حققها السوق في عام ٢٠١٦ ذكر جلميران

إن النتائج السلبية لسوق التأمين في دولة الإمارات يعود وبشكل رئيسي إلى الخسائر المتوالية سنة بعد سنة في أعمال التأمين الصحي وإلى حد ما إلى أعمال تأمينات السيارات والتي تعاني من منافسة عالية في السوق، هذان العاملان مصحوبان بمتطلبات هيئة التأمين في ضرورة أخذ الاحتياطات اللازمة أديا إلى تراجع كبير في نتائج السوق ولكن التحول الايجابي لأداء ونتائج عام ٢٠١٦ وما هو متوقع للعام ٢٠١٧ يعود لاستكمال قيام الشركات بأخذ الاحتياطات ومراجعة أسس الاكتتاب خصوصاً في أعمال التأمين الصحي وأن المحافظة على النتائج الايجابية هذه للفترات القادمة يتطلب بشكل رئيسي من الشركات مراعاة تطبيق تعليمات هيئة التأمين فيما يتعلق بالملاءة المالية ومراجعة سياسات الاكتتاب للشركات لضمان التسعير الفني الصحيح

(قرار مجلس الوزراء)

في تعليقه على قرار مجلس الوزراء الأخير بشأن تعديل الحد الأدنى لرأسمال شركات التامين المؤسسة في الدولة والذي يسمح برفع ملكية الأجانب والعرب الى ما نسبته ٤٩ ٪ م راس المال قال جلميران
إن قطاع التأمين كان محميا من خلال حصر ملكية الشركات في رؤوس الأموال المحلية وتملك الأسهم من قبل مواطني الدولة فقط وهذا الأمر حد من جاذبية الأسهم وحد أيضا من حركة تداولها داخل السوق، اليوم ووفقا للقرار المذكور فسوف تصبح أسهم شركات التأمين الوطنية أكثر جاذبية من ناحية الاستثمار والتداول ولكن من ناحية أعمال التأمين ودور رأس المال الأجنبي في هذه الشركات فسوف يكون محدودا خصوصاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن سوق التأمين داخل دولة الإمارات هو سوق مفتوح لرأس المال الأجنبي وهنالك شركات أجنبية عدة عاملة في السوق حاليا

(التعليمات المالية)

حول أهم التحديات التي واجهت شركات التامين في تطبيق التعليمات المالية التي أصدرتها هيئة التأمين والتي سيتم التطبيق الكلي لها مع بداية العام القادم ٢٠١٨ والإنعكاسات المتوقعة على سوق التامين الاماراتي أكد جلميران.

إن الدور الذي قامت به هيئة التأمين في الدولة هو دور فعال في الارتقاء بالأداء في سوق التأمين المحلية الدور الرقابي الذي تمارسه الهيئة يضمن حقوق كل من حملة الوثائق وحملة الأسهم، وإدراك الشركات المحلية والوطنية بهذا الأمر شجعها على تطبيق التعليمات بكل شفافية وحرص، ولذلك فإن العام ٢٠١٨ في اعتقادي سوف يشهد اتمام ما تقوم به الشركات للوصول للالتزام الكامل، كذلك يتوجب من الهيئة وهذا ما تقوم به فعلاً هو مرونة في التطبيق ومراعاة

لظـروف اقتصـاديـة معيـنة أو ظـروف خـاصة بشـركـة عن الأخـرى، وهـذا الأمـر مهم في إعطـاء حـد من الخصـوصيـة في التعـامل وذلك للوصـول إلى النجـاح المـرجـو

(قرارات ملزمة)

وفي رده على سؤال حول جدوى صدور قرارات بالتأمين الالزامي على الممتلكات من المباني السكنية والتجارية والمنشات والورش بعد سلسلة الحرائق التي شهدناها بالسنوات الاخيرة قال جلميران.

إن مـوضـوع الحـرائـق اليـوم لا يقتصـر على دولـة الإمـارات فخلال العـام الحـالي كـان هنـالك حرائق أيضـاً في كـل من قطـر والكويـت وكذلك في بريطانيـا و هـونولولو -أمريـكا وغيـرهـا، وجميـع هـذه الحـرائق بغض النظـر عن مسبباتهـا إلا أن تعـاظمهـا ووقعها كـان بسبب نوع المـواد المستخـدمة إمـا في البنـاء أو تلبيـس البنـاء وخصـوصـاً لنوع ما يسمى (Cladding) عليه فإن ما يتوجب عمله من قبل تأمين مثل هذه المباني هو قيام الجهات المختصة باتخاذ القرارات اللازمة لمنع مثل هذا النوع من المواد المستخدمة في البناء وذلك أولاً للحفاظ على الحياة.

(عمليات الاندماج)

وحول مدى قدرة السوق على استيعاب شركات تأمين جديدة بالفترة القادمة بوجود أكثر من ٦٠ شركة ورؤيته في قيام عمليات دمج في هذا القطاع على غرار العمليات التي تمت في القطاع المصرفي أوضح جلميران

إن حجم سـوق التـأميـن الإمـاراتي وعلى الرغـم من أنـه الأكبـر عربيـاً، إلا أنـه سـوق متخـم بأعداد الشـركـات العـاملة الوطنيـة منهـا والأجنبية ويتوجـب على هيئـة التأميـن وضـع محددات على الشـركـات العـاملـة وفرض شـروط على معدلات الملاءة وربطهـا بالأقسـاط المكتتبـة وذلك لدفـع الشـركـات للاندمـاج واتـاحـة الفرصـة فقط للشـركـات القـادرة على الاستمـرار. خاصه وإن بعـض الشـركـات حديثة العهـد تـواجـه صعـوبات في الاستمرار، وعليـه يتـوجـب من الهيـئة

اتخـاذ القـرارات اللازمـة لمعـالجـة مثـل هـذه الحـالات، بالشكل الذي يضمـن تواجد أعداد معقـولة من الشـركـات التي لهـا القدرة على خدمـة عملائهـا وتحقيـق الأهداف لمسـاهمـيهـا

حوارات صحفية

أيمن خميس - مدير عام شركة الشارقة للتأمين
رئيس اللجنة الفنية للتأمين البحري
في جمعية الإمارات للتأمين

(إكسبو ٢٠٢٠ يوفر فرصا فريدة لنمو التأمين البحري في الإمارات .)
(نسبة كبيرة من عمليات التأمين على البضائع تتم من خلال شركات غير محلية وبالتالي فقدان حجم كبير من الأقساط)
(نحتاج الى منظومه تشريعية لتأمين البضائع الواردة محلياً خدمة لحملة الوثائق والحفاظ على حقوقهم.)
(قلة الكوادر الفنية المتخصصة والتنافس غير المهني أبرز التحديات التي تواجه التأمين البحري.)
(البحث على آليه لتطبيق ضريبة القيمة المضافة تتوافق وطبيعة كل نوع من انواع التأمين.)
(الإنضمام قريباً للاتحاد الدولي للتأمين البحري يوفر الحصول على كافة مستجدات الاسواق العالمية وتبادل الخبرات)

قال أيمن خميس مدير عام شركة الشارقة للتأمين رئيس اللجنة الفنية للتأمين البحري في جمعية الإمارات للتأمين أن إقامة معرض أكسبو ٢٠٢٠ في دولة الإمارات يوفر فرصة فريدة ومميزة لنهوض ونمو التأمين البحري في الدولة بشكل إستثنائي لما يحتاجه هذا الحدث الدولي من عمليات إستيراد وتصدير لكافة انواع البضائع والسلع من والى الدولة وبالتالي الحاجه للتأمين البحري لتغطية مخاطر شحن هذه البضائع .

وأوضح أيمن خميس في حوار مع مجلة التأمين الخليجي إن التأمين البحري يعتبر من أهم انواع التأمين في دولة الإمارات وبات يشكل عصب التجاره وركيزه هامه لنموها واستقرارها لافتا الى أن هذا النوع من التأمين يكتسب أهمية بالغه في الدولة التي تتمتع بمركز تجاري عالمي وتعتبر حلقة وصل في الحركه الملاحيه بين الدول لكنه أشار في الوقت نفسه الى أنه على الرغم من الأهمية البالغه للتأمين البحري الا إن الإهتمام به من وجهة نظره» لم يرق للمستوى المطلوب في دولة الإمارات مؤكداً على أهمية السعي وبذل كافة الجهود لدفع هذا النوع من التأمين لمستويات أفضل مما هو عليه الأن .

ولفت مدير عام الشارقة للتأمين رئيس اللجنة الفنيه للتأمين البحري في جمعية الإمارات للتأمين الى أن نسبة كبيرة من عمليات التأمين على البضائع تتم من خلال شركات تأمين غير محلية مما يعني فقدان حجم كبير من الأقساط وبصورة لا تعكس قوه وحقيقة الإقتصاد الوطني الإماراتي والحركة التجارية النشطة داعيا في هذا الصدد الى أهمية السعي لعمل منظومة تشريعيه لتامين البضائع الواردة محلياً خدمة لحملة الوثائق والحفاظ على حقوقهم وفي المقابل رفد الإقتصاد الوطني والشركات المحلية بأقساط تأمينية تتناسب مع حجم إقتصادنا القوي الذي يتميز ببيئة إستثمارية وإقتصادية وسياسية مستقرة وقادرة على مواصلة النمو .

وحول أبرز التحديات التي تواجه نشاط التأمين البحري في دولة الإمارات أشار أيمن خميس الى عدد من التحديات في مقدمتها قلة الكوادرالفنية المتخصصه والنقص في خبرات العاملين في هذا النشاط التأميني بالإضافة الى التنافس غير المهني وسياسات بعض الشركات في تحقيق أقساط معينة وحتى وان تجاوزت الخطوط الحمراء ودون التحقق من عوامل الإكتتاب في التأمين البحري مما يؤدي الي أقساط تأمين متدنية وإمكانية تعرض الشركات مستقبلا للخسائر وبالتالي إضطرار شركات إعادة التأمين لفرض أسعار وشروط معينه على عمليات الإكتتاب لافتا في الوقت نفسه الى التاثيرات السلبية للأحداث السياسية في المنطقة العربيه على حجم عمليات الاستيراد والتصدير بالإضافة الى عمليات القرصنه والتي سجلت إنخفاضاً تدريجياً والى التفاصيل :

١. ما هو تقييمكم لواقع التأمين البحري في دولة الإمارات، وماهي الأهمية التي يمثلها هذا النوع من التأمين بالنسبة لقطاع التأمين الإماراتي والإقتصاد الوطني على وجه العموم؟

ان التأمين البحرى يعتبر من اهم أنواع التامين في دولة الامارات خاصة ان هذه الدولة تتمتع بمركز تجارى عالمي وتعتبر حلقة وصل في الحركة الملاحية بين الدول وكون التامين البحري من اقدم انواع التامين ويساعد على توفير مظلة لعمليات نقل البضائع بما يسهم ايجابيا في زيادة الصادرات والواردات، وتطوير آليات منظومة التجارة الدولية ومن هنا تظهر أهمية التأمين البحرى مع ازدهار وتطور الملاحة البحرية التى تعتمد عليها كوسيلة فعالة للمحافظة على رؤوس الأموال وتوزيع الثروات الاقتصادية على مختلف البلدان، سواء أكانت تلك الثروات على شكل مواد أوليه أو نصف مصنعة أو تامة التصنيع ، حتى ان البنوك أقدمت على تمويل الاعتمادات المستندية في المبادلات الدولية للبضائع المنقولة بحرا وجوا وبرا ، ليصير التأمين البحرى عصب التجارة وركيزة هامة لنموها واستقرارها.

ومع هذه الأهمية لهذا النوع من التامين الا اننى أرى ان الاهتمام به لم يرتقي للمستوى المطلوب في دولة الامارات ويجب السعي بمظافرة كافة الجهود للرقى في التامين البحري لمستويات افضل مما عليها الان.

٢. من خلال رصدكم كرئيس للجنة الفنية للتأمين البحري في جمعية الإمارات للتأمين لتطور عمليات هذا النوع من التأمين في الدولة ، ماهو الحجم والنسبة التي يشكلها التأمين البحري من أقساط التأمين الإجماليه والي أي مدى واكب التطورات التي تشهدها التجارة الدولية ؟

إن اقتصاد الدولة يتميز ببيئة استثمارية واقتصادية وسياسية مستقرة قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي

رغم حالات الركود التي يشهدها الاقتصاد الإقليمي والعالمي عبر فترات مختلفة وتراجع أسعار النفط ، واتباع الدولة استراتيجيات اقتصادية مُحفزة على التنويع الاقتصادي حقق نجاحاً في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني وتوفير احتياطيات مالية تساعد على الاستمرار في توفير التمويل اللازم لكافة مشاريعها بما فيها سياسة الانفتاح الاقتصادي وجلب الاستثمارات الخارجية، لكننا نلاحظ بشكل واضح ان كثير من عمليات التامين على البضائع تتم من خلال شركات تامين غير محلية مما يعني فقدان حجم كبير من الأقساط لا يعكس قوة وحقيقة الاقتصاد الوطنى والحركة التجارية التي تمثلها دولة الامارات.
يجب السعي لعمل منظومة تشريعية لتامين البضائع الواردة محليا خدمة لحملة الوثائق والحفاظ على حقوقهم وبالمقابل رفد الاقتصاد الوطنى والشركات المحلية باقساط تامينية تتناسب مع حجم الاقتصاد الوطنى.

٣. ماهي أبرز التحديات التي تواجه نشاط التأمين البحري في دولة الإمارات والي اي مدى تأثر هذا النشاط بالأحداث التي شهدتها المنطقة العربية أو نتيجه لبعض عمليات القرنصه في المحيط الهندي وغيرها من الأحداث في مناطق العالم ، وهل دفعت هذه الأحداث والتطورات شركات إعادة التأمين الي مزيد من التشدد من حيث الشروط او الأسعار؟

أ- قلة الكوادر الفنية المتخصصة
يعاني السوق الاماراتى من نقص في خبرات العاملين في مجال التامين البحري مما انعكس هذا على التحديد المهنى الفعلي ضمن اسس الاكتتاب السليمة للاخطار المكتتبة مما يخلق جو تنافسي هدفه الوحيد عدم ضياع الاقساط حتى لو كانت غير مناسبة للاخطار المكتتبة وبالتالي تدنى الاسعار بشكل حاد وغير منطقي.

ب- التنافس الغير مهنى
عندما تكون بعض السياسات التأمينية بعض الشركات هى تحقيق اقساط تامين معينة وحتى وان تجاوزت الخطوط الحمراء ودون التحقق من عوامل الاكتتاب في التامين البحري فسوف تكون النتيجة حتما اقساط تامين متدنية وبالتالي تعرض الشركات في المستقبل لخسائر في هذا النوع مما سيضطر معيدي التامين فيما بعد لفرض اسعار معينة اذا ما وصلت الامور لدرجة غير مقبولة اوفرض شروط معينة على عمليات الاكتتاب.

- الاحداث السياسية في المنطقة العربية
ان هذا الخطر نعانى منه في منطقتنا العربية وقد تاثرنا بالاحداث السياسية لبعض الدول من حيث انخفاض حجم عمليات الاستيراد منها واليها مما ادى الى انخفاض في اقساط التامين الخاصة بتلك النشاط.
هذه الاحداث السياسية في بعض الدول ادت معيدي التامين لاستثناء التامين البحري للنشاط التجارى البحري مع هذه الدول ضمن اتفاقيات اعادة التامين لارتفاع نسبة الخطر فيها.

- القرصنة
قبل اعوام كان هذا الخطر من اكبر التحديات التى واجها التامين البحري وقد عانى من خسائر متكررة فيها والمطالبات بالفدية بالاضافة الى الخسائر اللاحقة بالبضائع من عمليات التخريب.
الا اننا والحمدلله نجد انه في السنتين الاخيرة انخفض معدل تكرار هذا الخطر بشكل تدريجي ولم يعد ذلك الخطر الكبير كما كان سابقا ونامل ان يبقى كذلك وتنخفض مستوايته اكثر فاكثر باذن الله.

٤. ماهي المعايير التي يتم من خلالها تحديد أسعار التأمين البحري وكذلك التعويضات والي اي مدي ترتبط هذه الاسعار بالظروف السياسة والإقتصادية والأزمات ؟

يتم تحديد اسعار التامين البحري بشقيه التامين على السفن والتامين على البضائع من خلال عوامل الاكتتاب التالية :

أ- التامين على اجسام السفن:
يتم تصنيف عوامل الاكتتاب الى ثلاث مجموعات:

١- المجموعة الاولى: خاصة بالسفينة ذاتها مثل:
أ- نوع السفينة
ب- نوع حمولة السفينة
ج- عمر السفينة
د- مبلغ تامين السفينة
ه- تكاليف اصلاح السفينة
٢- المجموعة الثانية: عوامل تتعلق بالظروف التى تعمل بها السفينة
أ- الخط الملاحى للسفينة
ب- ملكية وادارة السفينة
ج- تصنيف السفينة
٣- المجموعة الثالثة: عوامل خاصة بالتامين
أ- شروط التامين المطلوبة
ب- سجل الحوادث
ج- خبرة مكتتب التامين
د- حدود التحملات

ب- التامين على البضائع:
١- بلد المنشأ: حيث ان معرفة بلد المنشأ يميز مصدر البضاعة وهل تتوافق مع ابتداء الرحلة او تكملة لرحلة سابقة.
٢- نوع البضاعة: حيث ان قدرة تحمل البضائع المنقولة تختلف فمثلا الزجاج يختلف عن الحديد او الخشب او المواد الغذائية الاخرى ولكل منهم طبيعة اخطار معينة.
٣- الرحلة : طبيعة الرحلة ابتداء من ميناء التصدير الى ميناء التفريغ ام اذا كانت التغطية ممتده من المستودع الاولى الى المستودع النهائي في مكان البلد الاخير.
٤- عمر السفينة الناقلة: كلما زاد العمر كلما ازدادت درجة الخطر.
٥- تصنيف السفينة الناقلة: حيث ان السفن المصنفة يتوفر بها معايير السلامة وملائمتها لشروط الابحار مقارنة بتلك الغير مصنفة او لم تجدد تصنيفها.
٦- طبيعة التعبئة والتغليف: ان طبيعة التعليف يجب ان تكون ملائمة ومناسبة لنوع البضاعة وحمايتها ضمن الظروف الاعتيادية للرحلة وان لم تكن مناسبة فان هذا سوف يزيد من درجة الخطر وبالتالي يعود لمكتتب التامين سواء برفع السعر بما يتناسب مع درجة الخطر او رفض التامين.
٧- التغطية التامينية : تتراوح اسعار التامين حسب التغطية المطلوبة

٥. ماهو من وجهة نظركم المفهوم الواسع لنشاط التأمين البحري ، وماهي انواع الإلتزامات والتغطيات التي يوفرها هذا التأمين والي أي مدى إتسع النطاق الجغرافي للتأمين البحري بالنسبة لشركات التأمين الإماراتية في ظل التطور الهائل الذي تشهده تجارة الدولة الخارجية خلال السنوات الأخيرة ؟

التأمين البحري في مفهومه الضيق هو التأمين على البضائع المنقولة بحرا، اما مفهومها الواسع هو تأمينات النقل على البضائع سواء تم النقل بحرا او برا وجوا.
يعد النقل البحري احد ركائز التنمية الاقتصادية وإتاحة فرص التوظيف للأيدي العاملة الوطنية وبناء وازدهار المدن التي تقع على البحار من خلال بناء المشاريع البحرية كالموانئ وأحواض بناء السفن والشركات الملاحية والمصانع وغيرها , هذه المميزات تزداد بازدياد الاعتماد على النقل البحري. كما يعد أرخص أنواع النقل جميعاً سواء من حيث التكاليف المادية أو الإمكانيات والقدرة على الشحن وكلما ازداد تطور نشاط النقل البحري كلما تطور معه التامين البحري الذي يعتبر بمثابة الديمومة لحماية رؤوس الأموال كون المخاطر البحرية كثيرة نوجز منها مايلي:
١- مخاطر البحر والتى تخص المخاطر الطبيعية الناشئة عن البحر مقل الامواج البحرية العالية وغيرها
٢- مخاطر في البحر وهى وهى ليست مخاطر طبيعية من ذات البحر مثل القرصنة او الاصطدام البحري

وغيرها
٣- المخاطر المختلطة وهى تشمل النوعين السابقين وتشمل ايضا المخاطر التى تواجه البضائع عند امتداد التغطية التامينية على اليابسة او النخاطر النتاجة في موانئ التحميل و/او التفريغ.
التغطيات الممنوحة في التامين البحري على البضائع:
ان التغطيات العالمية والصادرة عن مجمع مكتتبي التامين بلندن هي كالاتى:
١- شروط مجمع مكتتبي التامين بلندن (أ) وتغطي كافة الاخطار باستثناء ما ورد بالاستثناءات العامة مثل الاذى العمدي للمؤمن له واخطار الحرب والاضطرابات والعيب الذاتى للبضاعة وغيرها.
٢- شروط مجمع مكتتبي التامين بلندن (ب) وتغطي اخطار مسماه في الوثيقة حيث تشمل بالاضافة الى ما تشمله شروط التامين ج الوارد ذكرها فيما بعد بمايلي:
- الضرر اللاحق بالبضاعة والناتج عن مياه البحار او الانهار او المحيطات
- الضرر الناتج عن الزلازل والبراكين والصواعق
- الضرر الناتج عن فقدان الطرد الكلي من على متن السفينة اثناء عملية التحميل والتفريغ.
٣ - شروط مجمع مكتتبي التامين بلندن (ج) ويشمل :
- الحريق
- الانفجار
- جنوح او غرق او انقلاب السفينة
- التضحية بالخسارة العامة
- رمى البضاعة بالبحر.
- تصادم او احتكاك السفينة باى جسم خارجي عدا المياه
٤- شروط تامين اخطار الحرب
٥- شروط تامين اخطار الاضطرابات والشغب

٦. ماهي أنواع المخاطر التي يواجهها نشاط التأمين البحري ، وماهو تصنيفكم لأولويات تلك المخاطر من واقع الاحداث الفعليه التي واجهت عمليات النقل البحري ؟
اصنف اهم المخاطر حسب اهميتها كمايلي:
١- سوء الاكتتاب
٢- سوء المناولة في بعض الموانئ العربية خاصة وبعض الموانئ العالمية عامة
٣- غياب الوعى التاميني
٤- الاحتيال البحري
٥- القرصنة

٧. ماهي طبيعة وأنواع العقود التي يتم إبرامها بين شركات التأمين والمستثمرين، وماهي الآليه أو الجهات التي يتم من خلالها حل المشكلات التي تحدث أحيانا بين طرفي العلاقة ،وماهي حجم تلك المشكلات بالنسبة لشركات التأمين الإماراتيه من واقع رصدهم لعام ٢٠١٦ والنصف الاول من ٢٠١٧ ؟
ان انواع العقود في التامين البحري تنقسم الى ثلاث اقسام:
١- وثيقة تامين(فردية Individual) لتغطية رحلة معينة وتبدأ ببداية الرحلة وتنتهى بانتهاءها.
٢- وثيقة التامين العائمة(Floating) وتكون مناسبة عندما:
- يكون هناك مبلغ تامين محدد ويتم استيفاء قسط التامين بناء عليه
- بضاعة معينة واحده
- تواريخ شحن متعدده
هذا النوع يكون مناسب عندما يكون المستورد قد تعاقد مع مصدر معين على توريد بضاعة يتفق على قيمتها وحجمها مسبقا ، يقوم المستورد حينها بالتامين على كامل العقد دون ان يلجا لتامين كل شحنة بحد ذاتها ويسهل عليه هذا العبأ الادارى اوخطر السهو بعدم ابلاغ شركة التامين عن شحنة من الشحنات.

يجب هنا ان يزود المؤمن له شركة التامين بتصريح شهري عن كافة الشحنات التى تم شحنها ليتم التاكد من عدم استنفاذ مبلغ التامين والا انتهت وثيقة التامين وفي حالة نفاذ مبلغ التامين وجب زيادة هذا المبلغ لتغطية اية شحنات اضافية.

٣- وثيقة التامين المفتوحة (Open Policy)

عندما يكون المستثمر يستورد حجم بضائع بشكل كبير ومن كافة دول العالم بحيث انه يجد انه بحاجة للتامين بشكل يومي والابلاغ الدائم مع شركة التامين فان عنصر السهو او الخطأ يعتبر خطر كبير له اداريا، لذا فان هذا النوع من العقود يعتبر المناسب له.

ان وثيقة التامين المفتوحة عبارة تعاقد سنوى او اكثر(حسب ما يتم الاتفاق عليه) بين شركة التامين وطالب التامين تلتزم شركة التامين من خلاله:

- بتامين كافة الشحنات حسب ما هو وارد في العقد واصدار شهادة تامين لكل شحنة.
- تطبيق الاسعار الواردة في العقد
- دفع التعويض عن اية خسارة لاي شحنة لم يتم الابلاغ عنها نتيجة السهو والخطأ.

وبالمقابل يلتزم طالب التامين:

- بتامين كافة الشحنات لدى شركة التامين اجباريا خلال سريان العقد
- ابلاغ شركة التامين عن كل شحنة ليتم اصدار شهادة تامين حاصة بها واستيفاء قسط التامين عنها.
- ابلاغ شركة التامين عن اى شحنة تتجاوز مبلغ معين كما هو منصوص في العقد بمدة لاتقل عن ٣ ايام كون هذه المبالغ تحتاج لترتيبات اعادة تامين معينة.

ان من اهم المشاكل التى نواجهها هو قلة الوعى التاميني خاصة في:

- وثيقة التامين العائمة:

عدم التصريح الشهري عن حجم الشحنات المنتهية وعدم معرفة ما تم استنفاذه من مبلغ التامين ونضرب هنا مثال لتوضيح هذا الامر:

مثال: تم اصدر وثيقة تامين عائمة لشحنات اغذية بمبلغ ٢٠ مليون درهم لمدة ٦ اشهر، فاذا ما تم شحن ما مجموعه ٢٠ مليون درهم حتى الشهر الثالث ولم يتم اعلام شركة التامين بها، فان شركة التامين لاتعلم حجم ما تم الانتهاء من تغطيته ومابقي من الاخطار السارية للوثيقة ولا تستطيع تنبيه المؤمن له ان ما بقي هو فقط ٢ مليون درهم من العقد عند الشهر الرابع.

اذا كان هناك شحنة ب ٤ ملايين درهم بعدها ولاتعلم شركة التامين بان الوثيقة تم استنفاذها وحتى لايعلم المؤمن له مدى خطورة عدم التصريح فانه في هذه الحالة نجد ان الشحنة الاخيرة غير مؤمنة في الوثيقة ويبدأ الخلاف بين الجهتين عند الخسارة.

في مثل هذه الاحوال عادة يتم اللجوء للقضاء وفي النهاية السبب الرئيسي هو عدم الوعي او التعمد في عدم التصريح محاولة لتخفيف حجم الاقساط المدفوعة من المؤمن له لشركة التامين.

٨. بالنسبة لضريبة القيمة المضافه التي ستفرضها دولة الإمارات إعتباراً من بداية العام القادم ٢٠١٨ ،هل ستضاف على وثائق التأمين البحري أسوة بالوثائق على انواع التأمين الأخرى وماهي تأثيرها المتوقع على نشاط التأمين والنقل البحري ؟

اننا بصدد البحث عن الية تطبيق الضريبة المضافة لكافة انواع التامين مع خصوصية تطبيق هذه الضريبة لأنواع معينة من التامين ومن ضمنها خصوصية التامين البحري. حيث ان الضريبة المضافة تطبق ايضا على التامين البحري مع استثناء تامين البضائع والتى لاتكون وجهتها او مصدرها دولة الامارات (مثال تامين بضاعة من الصين الى السعودية مثلا) او عندما تكون دولة الامارات العربية المتحدة هي مكان مرور وليس بلد الوصول النهائي.

سوف تكون هناك جلسات عديدة مع الجهات المعينة للوصول الى الية تطبيق واضحة ومنطقية للضريبة المضافة تتوافق وطبيعة كل نوع من انواع التامين.

٩. ماهو تقييمكم للتنسيق والتعاون الخليجي في مجال التأمين البحري ، وماهي أهم الإنجازات التي تحققت في هذا المجال ؟

اعتقد ان من اهم اهداف اتحاد التامين الخليجي هو ديمومة التنسيق في كافة انواع التامين للحصول دائما على تعاون فني وتبادل الخبرات بين الدول الخليجية الا اننى لااجد تعاون حقيقي مهنى بين دول الخليج يظهر اهمية هذا النوع من التامين ومحاولة الرقي بهذا النوع بما يكافأ اهميته.

سوف نحاول باذن الله محاولة تنشيط هذا الدور من خلال اتحاد التامين الخليجي من خلال عقد لقاءات خليجية متكررة يتم فيها تبادل الخبرات والتشريعات.

١٠. بحثتم في وقت سابق مع ممثلي الإتحاد الدولي للتأمين البحري أوجه التعاون المشترك وإمكانية عقد ندوات ومؤتمرات حول التأمين البحري بالإضافه الي خطط الإنضمام الي عضوية الاتحاد المذكور ، ما الذي تحقق في هذا الخصوص ؟

تم اتخاذ القرار المناسب من جمعية الامارات للتامين للانضمام الى الاتحاد الدولى للتامين البحري وسوف يكون الانضمام رسميا خلال الاشهر القادمة حيث يوفر الانضمام الى هذا الاتحاد اضافة فنية متميزة من حيث الحصول على كافة مستجدات الاسواق العالمية وتبادل الخبرات والحصول على الاحصائيات الرسمية الدورية بمجال التامين البحري لقراءة الواقع التاميني ومخاطره عالميا.

يتم التخطيط الان بعقد ندوة او ورشة عمل في سنة ٢٠١٨ على ان تتكرر بشكل سنوى في دولة الامارات لتكون اللبنة الاساسية لتصبح مؤتمر اقليمي في المستقبل يناقش بها كافة مستجدات صناعة التامين البحري والتنوع في المواضيع الهامة باذن الله.

سوف ننسق مع كافة الجهات والاتحادات ذات العلاقة بما فيها الاتحاد الدولي للتامين البحري لنجعل من هذا الحدث تطلع حقيقي وهام لدولتنا والمنطقة العربية بشكل عام.

١١.أخيرا: كيف تنظرون الى مستقبل التأمين البحري في دولة الامارات خلال السنوات القادمة ، وما هي توقعاتكم للتأثيرات المتوقعه لإقامة معرض أكسبو ٢٠٢٠ في دبي على هذا النوع من التأمين ؟

التامين البحري بشكل طبيعي يتأثر بشكل مباشر بحركة التجارة للدولة والمنطقة الخليجية والعربية ويزداد النمو في هذا النوع كلما ازدادت عمليات الاستيراد والتصدير.

ان اقامة معرض اكسبو في سنة ٢٠٢٠ في دبي فرصة فريده ومتميزة لنهوض ونمو التامين البحري في الدولة بشكل استثنائي لما يحتاجه هذا المعرض من استيراد وتصدير لكافة انواع البضائع من والى الدولة وبالتالي الحاجة للتامين البحري لتغطية مخاطر شحن هذه البضائع.

حوارات صحفية

أحمد بن علي بن سيف المعمري

نائب الرئيس لقطاع التأمين في الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان

- مؤشرات ايجابية لنمو قطاع التأمين العماني بالفترة القادمة
- صدور حزمة من التشريعات واللوائح الداعمة لقطاع التأمين والإتجاه لإعداد لائحة للملاءة المالية والمخصصات الفنية
- الحراك الإقتصادي الذي تشهده السلطنة في خطتها الخمسية واستمرار الحكومة في دعم المشاريع التنموية توفر فرصا مهمة لنمو قطاع التأمين العماني
- شركات التأمين العمانية مطالبة بإعادة النظر في سياساتها التنافسية ومراعاة احتياجات الجيل الحالي من العملاء في المزيد من الخدمات الإلكترونية والشفافية والإبتكار
- الهيئة تعمل على تهيئة البيئة المشجعة على الإندماج لتشكيل كيانات قوية وقادرة على مواجهة تقلبات السوق

رسم مسئول رفيع المستوى في الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان صورة متفائلة لأوضاع قطاع التأمين العماني خلال الفترة القادمة على الرغم من التحديات الإقتصادية التي تمر بها أسواق المنطقة جراء انخفاض أسعار النفط مدعما توقعاته الإيجابية بالتوسع في الإقبال على المنتجات التامينية وعلى الأخص التأمين الصحي والتأمين التكافلي بالإضافة الى حزمة التشريعات واللوائح والأنظمة والتعديلات الداعمة والمطورة للمنظومة التشريعية لهذا القطاع الحيوي والتي صدرت خلال الفترة الماضية أو تلك المرشحة للصدور ومنها لائحة الملاءة المالية والمخصصات الفنية والتي تصب جميعها في خدمة تطوير صناعة التأمين في السلطنة

وقال أحمد بن علي بن سيف المعمري نائب الرئيس لقطاع التأمين في الهيئة العامة لسوق المال لمجلة التأمين الخليجي إننا نتابع عن كثب الحراك الاقتصادي الذي تشهده السلطنة في خطتها الخمسية التاسعة والمبادرة الوطنية القائمة على تنويع مصادر الدخل في البرنامج الوطني (تنفيذ) والذي يركز على تفعيل ثلاث قطاعات رئيسية هي الخدمات اللوجستية والصناعة التحويلية والسياحة لافتا الى أن تلك المبادرات بالإضافة إلى استمرار الحكومة في دعم المشاريع التنموية توفر جميعها فرصا مهمة لنمو قطاع التأمين العماني وتعظيم دوره في الاقتصاد الوطني بالفترة القادمة

وحذر المعمري في الوقت نفسه من أن استمرار الشركات في التركيز على المنافسة السعرية سوف يؤثر سلبا على أداء هذه الشركات وعلى قطاع التأمين معربا عن إعتقاده بأن هذه الشركات مطالبة بإعادة النظر في سياساتها التنافسية القائمة على المنافسة السعرية ومراعاة إحتياجات الجيل الحالي من العملاء المتمثلة في المزيد من الخدمات الإلكترونية والشفافية والإبتكار في منتجات التأمين بالإضافة الى التركيز على تعزيز وتطوير الموارد البشرية العاملة في القطاع ودعم وتطوير الأنظمة والسياسات الداخلية لشركات التامين بما يتناسب مع تحديات المرحلة القادمة وبما يمكنها من تطوير خدماتها وتعزيز منافستها الصحية

وأوضح أحمد بن علي بن سيف المعمري إن الهيئة العامة لسوق المال تعمل على تهيئة البيئة المشجعة لمزيد من عمليات الإندماج والتكتل مشيرا الى وجود فرص مهمة لهذه الشركات للإندماج والتحالف وتشكيل كيانات قوية وقادرة على مواجهة تقلبات السوق وعلى نص الحوار.

(تحديات اقتصادية)

ما هو تقييمكم لسوق التأمين العماني من خلال النتائج المالية للشركات العاملة في السوق المذكور لعام ٢٠١٦م، ومؤشرات النصف الأول من ٢٠١٧م،ما هي نسبة النمو وحجم الأرباح والأقساط المتوقعة للعام الحالي مقارنةبالعام ا لسابق وهل ترون وجود مؤشرات إيجابية بأن عام ٢٠١٧م سيكون عاماً جيداً ومميزاً لهذا القطاع الحيوي في السلطنة وما هي أبرز هذه المؤشرات؟

رغم التحديات الاقتصادية التي تمر بها أسواق المنطقة ولا يعد سوق السلطنة استثناء من دول المنطقةجراء انخفاض أسعار النفط منذ ديسمبر ٢٠١٤م، وانعكاس ذلك بشكل سلبي على العديد من القطاعات، إلا أن قطاع التأمين العماني استطاع أن يحافظ على نسب نمو جيدة خلال السنوات الخمس المنصرمة بلغ متوسطها ٨٪، ورغم أن مستويات نمو الأقساط التأمينية بدأت تأخذ مسار نحو الانخفاض منذ منتصف العام الجاري حسب البيانات غير المدققة. إلا أن المؤشرات المستقبلية للقطاع تشير إلى توقعات إيجابية نتيجة التوسع المرتقب في الإقبال على المنتجات التأمينية دون التركيز على منتج بعينه في رفد المحفظة التأمينية، فهناك توسع في الإقبال على منتجات التأمين الصحي الذي استطاع أن يحقق مستويات نمو جيدة خلال السنوات المنصرمة ولا يزال فقد بلغ متوسط نموه ٣٤٪، كما أن حصة التأمين الصحي من إجمالي المحفظة التأمينية تأتي في المرتبة الثانية بعد تأمين المركبات.

ومن ناحية أخرى نتابع عن كثب الحراك الاقتصادي الذي تشهده السلطنة في خطة الخمسية التاسعة والمبادرة

الوطنية القائمة على تنويع مصادر الدخل في البرنامج الوطني « تنفيذ» والذي على أساسه سيركز على تفعيل ثلاث قطاعات رئيسة وهي الخدمات اللوجستية والصناعة التحويلية والسياحة، وبالتالي هذا النشاط سيقترن معه مباشرة مساندة من قطاع التأمين لتوفير الغطاء التأميني ضد المخاطر المحتمل. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن حكومة السلطنة استمرت في دعم المشاريع التنموية في البلاد ودعم مجالات وفرص النمو الاقتصادي الأمر الذي يتيح الكثير من الفرص المناسبة لقطاع التأمين ويقلل، إلى حد ما، من تباطؤ الانفاق الحكومي في ظل المتغيرات التي أشرنا إليها سابقاً.

الأمر الآخر الذي يدفع صناعة التأمين العمانية نحو المزيد من النمو ما يشهد التأمين التكافلي من نمو وقدرة على منافسة منتجات التأمين التقليدي فقد أثبت التجربة أن هذا النوع من التأمين استطاع استقطاب شريحة جديدة من حملة الوثائق نحو منتجات تأمينية اختيارية دون التركيز على المنتجات التأمينية الإجبارية كتأمين المركبات.

ونرى أنه يجب على شركات التأمين إعادة وضع استراتيجياتها وإعادة تقييم سياسات أعمالها بما يتواكب مع المتغيرات الحالية وبما يمكنها من إعادة بناء قدراتها التنافسية والتنظيمية خلال المرحلة القادمة، والذي لا يتأتى إلا من خلال تبني هذه الشركات لسياسات عملية قابلة للتطبيق وتنويع مصادر دخلها وتعزيز الكفاءات الوطنية وتعزيز الابتكار في بيئات العمل لديها.

(المنافسة السعرية)

واجه قطاع التأمين في دول خليجية تحديات عدة في السنوات الماضية كان أبرزها التأثيرات السلبية لتراجع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المنتجة وممارسات سلبية كان فيها سياسة تكسير ا لأسعار وعدم التسعير الفني العادل ما أدى إلى تراجع أداء تلك الشركات إلى أي مدى ينسحب ذلك على سوق التأمين العماني، وما هي أبرز التحديات التي واجهت القطاع المذكور في السنوات الأخيرة وإلى أي مدى نجح السوق في تجاوزها؟

لا شك أن انخفاض أسعار النفط عالمياً والذي بلغت نسبة تراجعه حوالي ٥٠٪ منذ ديسمبر ٢٠١٤م، قد ألقى بظلاله على الأوضاع الاقتصادية للدول المصدرة للنفط، وهذا الوضع يندرج كذلك على السلطنة، وكما هو معلوم أن نمو قطاع التأمين في المنطقة مقرون بالنمو الذي تسجله نمو المشاريع الحكومية الأمر الذي أدى إلى تراجع نسب النمو بسبب تراجع الانفاق الحكومي، الأمر الذي يفرض على شركات التأمين أن تعيد النظر في سياساتها لتتلاءم مع الأوضاع المستجدة. فهذه الشركات ستجد نفسها في مفترق طرق خلال هذه المرحلة، فالتحديات الخارجية وانخفاض أسعار النفط واحتدام المنافسة ستؤثر سلباً على الطلب من المستهلكين، عليه يجب على الشركات أن تستفيد من فرص الابتكار في التقنية وتغير ميول المستهلكين.

أما في السلطنة ورغم تراجع نسب النمو فقد حافظ قطاع التأمين على نسب نمو ثابتة، كما أن النمو في قطاع التأمين الصحي قد عوض إلى حد ما من نسب التراجع في أنشطة التأمين الأخرى. ونود أن نشير هنا إلى أن استمرار الشركات في التركيز على المنافسة السعرية لا شك سوف يؤثر سلباً على أداء هذه الشركات مستقبلا، كما أنه سيؤثر على قطاع التأمين بشكل عام. ونعتقد أن على شركات التأمين إعادة النظر في سياساتها التنافسية والتركيز على أنظمتها الداخلية والمنافسة في الجودة والابتكار وعدم التركيز على المنافسة السعرية.

(تطوير الخدمات)

هل ترون وجود مؤشرات إيجابية بأن سوق التأمين العماني يمتلك فرصاً مهمة للنمو خلال الأعوام المقبلة ترشحه للعب دور أكبر في الاقتصاد الوطني للسلطنة،ما هي أبرز تلك المؤشرات وملامح استراتيجيتكم في هذا المجال.

قطاع التأمين في السلطنة قطاع مهم وواعد ويحقق نموا جيدا، فقد أشارت البيانات المالية المدققة للعام ٢٠١٦م، أن نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي بلغت ١,٨٪، كما ارتفع إجمالي الأقساط المباشرة لقطاع التأمين بنسبة ٢٪ لتصل إلى ٤٥٠,٢٤ مليون ريال عماني في نهاية العام ٢٠١٦م، مقارنة بـ ٤٤٢,٠٨ مليون ريال عماني، ما يقارب (١١٥٠ مليار دولار أمريكي) في نهاية عام ٢٠١٥م، كما تشير بيانات أقساط التأمين إلى أن فرع المركبات بشقيه التأمين الشامل والطرف الثالث يشكل ما نسبته ٣٥٪ من إجمالي حجم الأقساط في حين شكلت أقساط التأمين الصحي نسبة ٢٦٪ من إجمالي الأقساط المكتتبة.

أما فيما يتعلق بملامح الاستراتيجية التي تتبناها الهيئة فإننا نحتاج إلى رؤية واضحة للمستقبل تقوم على أساس تمكين القطاع من تحقيق نمو مستدام على المدى الطويل في سوق مختلفة تماماً عما كانت عليه، إلا أن ذلك يحتم علينا أولاً استقراء ومحاولة معرفة التحولات الرئيسية والسيناريوهات التي يجب علينا أن نتهيأ لها. ومعرفة كيف يمكن لهذه التغيرات أن تؤثر على أعمال القطاع حتى نتمكن من تحديد ما الذي يتحتم علينا عمله لمواكبة التعامل مع الوضع الحالي ومواكبة التغيرات المستقبلية. إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن الإجابة على هذه التساؤلات ليست سهلة في ظل حالة عدم اليقين التي تسود العديد من الأسواق حالياً، إلا أن ذلك يفرض علينا المزيد من الجهد لطرح مثل هذه الأسئلة وإيجاد الإجابة المناسبة لها لبناء استراتيجيتنا المستقبلية والتي يجب أن تراعي توقعات العملاء وهي ذات سقف مرتفع حالياً مقارنة بالماضي، وحاجة الجيل الحالي من العملاء إلى مزيد من الخدمات الإلكترونية والشفافية والابتكار في منتجات التأمين.

إضافة إلى التركيز على تعزيز وتطوير الموارد البشرية العاملة في القطاع وتمكين الكفاءات على كافة المستويات من دفع عجلة التنمية والابتكار في القطاع. ولا ننسى هنا أهمية دعم الأنظمة والسياسات الداخلية لشركات التأمين بما يتناسب مع تحديات المرحلة القادمة وبما يمكنها من تطوير خدماتها وتعزيز منافستها الصحية في القطاع.

(الملاءه المالية)

ما هي أبرز التشريعات والأنظمة التي صدرت مؤخراً لتنظيم سوق التأمين العماني وتعظيم دوره خلال المرحلة القادمة، وإلى أي مدى ساهمت تلك التشريعات والأنظمة في تنظيم هذا القطاع الحيوي وفق الأسس العالمية، وهل تتطلعون إلى صدور تشريعات وأنظمة جديدة قريباً وما هي طبيعتها وانعكاساتها المتوقعة على سوق التأمين والاقتصاد الوطني؟

لعل من أبرز التشريعات التي يمكن الإشارة إليها هي تعديل قانون شركات التأمين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٩/ ٢٠١٤ حيث فرضت التعديلات على شركات التأمين الوطنية أن تكون شركات مساهمة عمانية عامة، وتم تحديد الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للشركات الوطنية وفروع شركات التأمين الأجنبية العاملة في السلطنة ليكون ١٠ ملايين ريال عماني، أي حوالي (٢٦ مليون دولار أمريكي)، وذلك وفق المعطيات الحالية والمؤشرات المالية التي حققها القطاع خلال السنوات الأخيرة، ونعتقد بأن هذه الخطوة ستحقق عدة أهداف لتطوير الصناعة التأمينية في السلطنة.
وحرصاً منا على مواصلة تنظيم قطاع التأمين فقد تم إصدار لائحة تنظيم متطلبات ترخيص وكلاء شركات التأمين وإجراء تعديلات على لائحة تنظيم أعمال سماسرة التأمين، إضافة إلى إصدار أنموذج وثيقة التأمين الموحدة

على المركبات، والتي تأتي في سياق منهجية الهيئة المستمرة في مراجعة الأطر التشريعية والرقابية في قطاعي سوق رأس المال والتأمين، وتقييم مدى كفاءتها وقدرتها على مواكبة تطور سوق التأمين في السلطنة، حيث تم إدخال جملة من التعديلات على الضوابط والأحكام التي تنظم العلاقة بين حامل وثيقة التأمين وشركة التأمين.

وأود أن أضيف إلى أننا نعكف حالياً على إعداد لائحة للملاءة المالية والمخصصات الفنية، كما أن الهيئة قامت مؤخراً بإنشاء دائرة خاصة للإشراف على التأمين الصحي الذي يشهد تطوراً ملموساً في سوق التأمين، ومن الطبيعي أن يفرض هذا الأمر علينا وضع تشريعات أو ضوابط لهذا النوع من التأمين.

وتولي الهيئة اهتماماً كبيرا لتحسين خدمة العملاء لدى شركات التأمين فقد تم إصدار دليل استرشادي لمعايير جودة الخدمات التأمينية في السلطنة، كما تم توجيه شركات وسماسرة التأمين الهيكل التنظيمي للشركة وحدةٍ أو شخص يتولى إدارة جودة الخدمات التأمينية والرقابة الفعالة والتقييم المستمر لمستوى هذه الخدمات تعزيزاً لمبدأ جودة خدمة العملاء ورفع مستوى التزام الشركات بالمسؤوليات المترتبة على تقديم خدمات التأمين.

(الاندماج)

ما هو عدد شركات التأمين العاملة حالياً في السلطنة، وهل ترون أن السوق العماني قادر على استيعاب شركات تأمين جديدة خلال الفترة القادمة وإلى أي مدى تؤيدون قيام عمليات دمج في قطاع التأمين العماني لخلق كيانات تأمينية كبرى، ٍ وما هي من وجهة نظركم التأثيرات الإيجابية لعملية الدمج.
يعمل في سوق التأمين حالياً (١٠) شركة وطنية و (١٠) فروع لشركات أجنبية، إضافة إلى شركة وطنية لإعادة التأمين، ونحن في الهيئة العامة لسوق المال كجهةٍ رقابية وتنظيمية فإن علينا تهيئة البيئة المشجعة على الاندماج والتكتل لخلق كيانات كبيرة وقوية وهناك فرصاً كبيرة لهذه الشركات للاندماج والتحالف، لكن وكما أشرنا سابقاً فإن تعديل قانون شركات التأمين سيعمل على تعزيز القدرة المالية للشركات لما لها من دور مهم في زيادة الطاقة الاستيعابية لهذه الشركات وتعزيز مقدرتها على الاكتتاب في مخاطر جديدة وزيادة نسب الاحتفاظ في السوق المحلية، بدلا من الإفراط في اعادة التأمين والاكتفاء بالعمولات وتحويل جل الاقساط إلى الخارج مما يضر بالشركات ويحد من نموها ويضر أيضا بالاقتصاد الوطني بسبب الأموال التي تخرج في شكل أقساط إعادة تأمين. كما أن تعزيز المتانة المالية لشركات التأمين يسهم في حماية حملة الوثائق ويحقق مستويات تنظيمية عالية للشركات يجعلها قادرة على مواجهة المخاطر المستقبلية التي تقوم بتغطيتها والاكتتاب فيها، الأمر الذي يساهم في تطوير القطاع والارتقاء بمستوى أدائه نحو الأفضل.
ولا بد من الإشارة هنا إلى أن سوق التأمين قد شهد خلال المرحلة الحالية اندماج شركة التأمين العربية وشركة الصقر للتأمين تحت مسمى شركة العربية فالكون، كما اندمجت شركة مسقط للتأمين وشركة مسقط للتأمين على الحياة وتم تسمية الكيان الجديد شركة مسقط للتأمين، وهذه نقلة جيدة ستساهم في تشكيل كيانات موحدة قادرة على مواجهة تقلبات السوق وتغطية مخاطر اكبر.

(التأمين التكافلي)

حقق نمو التأمين التكافلي طفرة خلال السنوات الأخيرة في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي، ما هو الوضع بالنسبة للسلطنة، وإلى أي مدى بات التأمين التكافلي يلقى إقبالاً من قبل جمهور المؤمنين، وما هي النسبة التي يستحوذ عليها من إجمالي سوق التأمين العماني من خلال رصدكم للنتائج المالية لعام ٢٠١٦م والنصف الأول من عام ٢٠١٧م، وهل هناك تشريعات جديدة أو معدلة قيد الدراسة تعظم دور التأمين التكافلي.
لا شك أن ا لتأمين التكافلي قد ساهم في استيعاب شريحة جديدة من العملاء للقطاع واستطاع أن يحقق نمواً ملحوظاً حيث بلغ إجمالي الأقساط المباشرة لشركات التأمين التكافلي العاملة في السلطنة حوالي ٤٢,٠٦ مليون ريال عماني (١٠٩ مليون دولار أمريكي) في عام ٢٠١٦م، والذي يمثل ما نسبته ٩,٣٪ من إجمالي

الأقساط المباشرة لشركات التأمين. وتشكل نسبة أنشطة التأمين التكافلي العام حوالي ٩٠٪ من أنشطة التأمين التكافلي، وذلك بمقدار ٣٧,٦٨ مليون ريال عماني، وهي قرابة (٩٨ مليون دولار أمريكي)، بينما تشكل نسبة أقساط التأمين التكافلي العائلي حوالي ١٠٪ فقط من أنشطة التأمين التكافلي، وفي هذا الصدد فنحن نعول كثيراً على أن يشكل استقطاب التأمين العائلي إضافة حقيقية لنشاط التأمين التكافلي.

(التوطين)

ما هو تقييمكم للتوطين في قطاع التأمين العماني، وهل يعاني السوق كما في بعض دول المنطقة من نقص الكوادر الوطنية المدربة، وما هي أبرز الإنجازات في هذا المجال وأهم التوجهات في استراتيجية السلطنة للتوطين في هذا القطاع الحيوي؟

كما أشرتم في سؤالكم فإن سوق التأمين في دول المنطقة يعاني من نقص في الكوادر المدربة، ونحن في سلطنة عمان لدينا هذا التحدي الكبير، إلا أننا نعمل بجدية عالية في هذا المجال، وتتبنى الهيئة العامة لسوق المال سياسة تعمين وتمكين تتماشى مع خطط الحكومة المتعلقة بسياسة التعمين وتهيئة المناخ المناسب للمواطنين للعمل في القطاع الخاص.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذا الجهد يتطلب تعاون وشراكة على مستوى وطني بحيث تتعاون الشركات والحكومة في تبني مبادرات عملية لتعزيز وتطوير الكفاءات الوطنية وكذلك مراجعة شاملة للعوامل التي من شأنها استقطاب الشباب العماني والخليجي للعمل في هذا القطاع والتأكيد على أهمية وجود بيئة عمل جاذبة ومحفزة في شركات التأمين.

ونحن في الهيئة وضعنا خطة تدريجية لرفع نسبة التعمين في القطاع خلال السنوات الماضية. وضمن سياستها الرامية إلى رفد السوق المحلي بالكوادر المؤهلة في مختلف التخصصات، فقد قدمت الهيئة للمواطنين العمانيين حزمة من البرامج التدريبية تهدف إلى تنمية مهارات العاملين في قطاع التأمين حيث تم التعاقد مع معاهد ومراكز تدريب معتمدة من داخل وخارج السلطنة لتحقيق الجودة في البرامج التدريبية، ونأمل أن تمكن الموظفين العمانيين من تبوء المناصب القيادية والاشرافية في هذا القطاع من خلال تمكينهم من العمل في الإدارات العليا والمتوسطة وعدم الاكتفاء بالوظائف التشغيلية.

(التعاون الخليجي)

كيف تنظرون إلى مستوى التعاون والتنسيق الخليجي في مجال التأمين، ما هي من وجهة نظركم أبرز الإنجازات التي تحققت في هذا المجال، وهل لديكم مقترحات لدفع مستوى التنسيق والتعاون الخليجي في مجال التأمين خلال الفترة القادمة، وما هي أبرز تلك المقترحات.

نحن في دول الخليج نواجه نفس التحديات ونعمل في بيئة مماثلة بجانب أن العديد من شركات التأمين تعمل في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي المختلفة. ولا يزال لدينا إطار تنظيمي بحاجة إلى تحسين والذي يمكن تطويره من خلال تعزيز وتبادل المعرفة والخبرة، الأمر الذي يمكننا من الإسراع في تنمية هذا التعاون، وأن لا يقتصر هذا التعاون على الجانب التنظيمي فحسب، ولكن أيضا في الإشراف من خلال تبادل المعلومات عن الشركات بطريقة تعزز العملية الإشرافية الشاملة.

كما سيساعد هذا التعاون على مواءمة متطلبات الترخيص والإشراف التي ستساعد شركات التأمين على أن تكون مفتوحة لجميع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وتعمل على تقليل التكلفة التنظيمية وتفادي أية معوقات.

الندوات والمؤتمرات

- ملتقى التأمين الخليجي السنوي الرابع عشر لعام ٢٠١٧م.

برعاية معالي المهندس / سلطان بن سعيد المنصوري – وزير الإقتصاد - رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة نظم اتحاد التأمين الخليجي بالتعاون مع جمعية الإمارات للتأمين ملتقى التأمين الخليجي السنوي الرابع عشر لعام ٢٠١٧م يومي الأربعاء –الخميس الموافق ١٨- ١٩ أكتوبر ٢٠١٧ بدبي– فندق روضة المروج (قاعة الياسات) وقد دارت عدة حلقات نقاش تعالج العديد من الموضوعات الفنية الهامة وتأثيرها على صناعة التأمين وإعادة التأمين وذلك تحت شعار:

« تكنولوجيا وتقنية المعلومات ودورها في فتح آفاق جديده لتطوير صناعه التأمين الخليجي»

كلمة
معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري
وزير الاقتصاد – رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين
في افتتاح أعمال ملتقى التأمين الخليجي السنوي الرابع عشر
دبي-فندق» روضة المروج» / ١٨ أكتوبر ٢٠١٧

تحت شعار
(تكنولوجيا وتقنية المعلومات ودورها في فتح أفاق جديدة لتطوير صناعة التأمين الخليجي)

أصحاب السعادة،

الضيوف الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نرحب بكم أجمل ترحيب في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويسعدنا أن يتجدد اللقاء معكم عبر هذا الملتقى السنوي الذي يعد منصة مناسبة لبحث التطورات الأخيرة في صناعة التأمين الخليجية والأفاق الجديدة لتنميتها.

ننتهز هذه الفرصة لنُثمن جهود منظمي هذ الملتقى، ودور اتحاد التأمين الخليجي في تطوير أسواق التأمين الخليجية والعربية.

السيدات والسادة،
تشهد صناعة تكنولوجيا المعلومات والتقنية تطورات مذهلة وتغيرات متسارعة تفرض علينا تحولاً رقمياً في أنماط حياتنا وأساليب أعمالنا بشتى أنواعها.

ومع تزايد وتيرة هذه التطورات في هذه المرحلة، يبقى قطاع التأمين أحد أهم القطاعات الاقتصادية والمالية التي تتأثر وتتفاعل مع التغيرات الجارية في الصناعة الرقمية.

يرجع ذلك إلى أهمية التأمين في منظومة الأعمال وحيوية دوره في النهضة الاقتصادية والاجتماعية.

ومما لا شك فيه أن أطراف العلاقة التأمينية جميعها مستفيدة من تطور التكنولوجيا في أعمال التأمين، خاصة الشركات وحملة الوثائق إلى جانب الاقتصادات الوطنية.

فالتحول الرقمي على سبيل المثال يساهم في خلق مصادر جديدة في الإيرادات والأرباح. ويساعد في تقديم خدمات مبتكرة للعملاء بأساليب إبداعية تلبى احتياجاتهم ومتطلباتهم. كما يساعد في إحداث تحول في أسواق العمل عبر خلق فرص عمل جديدة خاصة لفئة الشباب.

كذلك يساهم التحول الرقمي في جعل أسواق التأمين أكثر ابتكاراً ومستقبلها أكثر ازدهاراً، بما يدعم نمو الاقتصاد الوطني ويعزز تنافسيته عالمياً.

انطلاقاً من هذه الحقائق، فإن شركات التأمين مطالبة بالاستثمار في رقمية البيانات والخدمات بما يواكب الاقتصاد المعرفي ويتلاءم مع احتياجات العملاء والسوق.

نأمل أن يعمل هذا الملتقى على وضع أسس متطورة وقواعد حديثة تُمكّن شركات التأمين من تحقيق التحول الرقمي بهدف فتح أفاق جديدة لتطوير صناعة التأمين الخليجي.

الحضور الكرام،

تعد الإمارات من أكثر دول المنطقة والعالم اهتماماً واندماجاً في الصناعة الرقمية والتقنيات التكنولوجيا، وذلك بفضل رؤية القيادة الحكيمة وتوجيهات الحكومة في تحقيق التنافسية العالمية.

ويعد قطاع التأمين في الإمارات أحد القطاعات التي شهدت تطورات في البنية التكنولوجية والخدمات الالكترونية والذكية.

وقد أثمرت هذه التطورات إلى تطوير أداء شركات التأمين وتعزيز نمو السوق المحلية.

في هذا الإطار، يؤكد تقرير حديث صادر عن وكالة « ستاندرد آند بورز» على أن قطاع التأمين في الامارات سجل نمواً قوياً في النصف الأول ٢٠١٧ بفعل تطور السوق والتعديلات في اللوائح التأمينية المحلية.

وتعد هذه المعطيات استكمالاً للنتائج الإيجابية التي حققها القطاع عام ٢٠١٦.

إذ وصل حجم الأقساط المكتتبة (٤٠) مليار درهم عام ٢٠١٦ بنسبة زيادة (٨,٣) في المئة عن عام ٢٠١٥.

وتتصدر الإمارات بذلك أسواق التأمين العربية ودول شمال أفريقيا من حيث حجم الأقساط وفق تقرير صادر عن شركة (ري سويس، (Re-swis.

وبلغت الأموال المستثمرة في هذا القطاع (٥٢,٢) مليار درهم عام ٢٠١٦ بنسبة نمو (١٣,٧) في المئة.

وما يعزز نمو هذا القطاع وتطوره، الجهود الكبيرة التي تقوم بها هيئة التأمين في التحول الرقمي في خدماتها التي أصبحت معظمها ذكية.

كما يعزز ذلك النقلة النوعية التي حققتها الهيئة في مجال التنظيم القانوني والفني والمالي للسوق.

إذ أصدرت الهيئة العام الجاري النظام الخاص بشأن ترخيص وقيد الاكتواريين بهدف تنظيم أعمال هذه المهنة وتطوير أداء القطاع.

كما بدأت الهيئة مطلع هذا العام تطبيق نظام توحيد وثائق التأمين على المركبات، والذي يعد نقلة مهمة في تعزيز الأسس التنظيمية والقواعد الفنية لتطوير أداء سوق التأمين الإماراتية.

والعمل جارٍ حالياً على مجموعة أخرى من القوانين التي تهدف إلى تطوير أداء قطاع التأمين وزيادة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي للدولة وتعزيز تنافسية السوق المحلية.

السيدات والسادة،
إننا مهتمون بالنقاشات والتوصيات التي سوف تتوصلون إليها في هذا الملتقى لتطوير أداء صناعة التأمين الخليجية نحو أفاق جديدة أكثر تقدماً.

نتمنى لكم النجاح في أعمال هذا الملتقى. كما نتمنى طيب الإقامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة سعادة / خالد محمد البادي
رئيس مجلس ادارة اتحاد التأمين الخليجي
ملتقى التأمين الخليجي السنوي الرابع عشر لعام ٢٠١٧م
الأربعاء – الخميس الموافق ١٨-١٩ أكتوبر٢٠١٧م.
دبي – فندق روضة المروج «قاعة الياسات»
يلقيها نيابة عنه السيد / محمد مظهر حماده -عضو المجلس التنفيذي -إتحاد التأمين الخليجي

معالي المهندس/ سلطان بن سعيد المنصوري
وزير الإقتصاد
رئيس مجلس ادارة هيئة التأمين

أصحاب السعادة .... ضيوفنا الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني أن أرحب بكم اليوم أجمل ترحيب / في دولة الإمارات العربية المتحدة / للمشاركة في فعاليات ملتقى التأمين الخليجي السنوي الرابع عشر لعام ٢٠١٧م /، والذي تحتضنه اليوم مدينة دبي تحت عنوان «تكنولوجيا وتقنية المعلومات / ودورها في فتح آفاق لصناعة التأمين الخليجي».

يركز الملتقى في دورته الحالية / وعلى مدى يومين على موضوع بالغ الأهمية/ يتعلق بواقع قطاع التأمين الخليجي/ من استخدام تكنولوجيا المعلومات لمواكبة تطورات هذا العصر / وكذلك الفرص المتاحه لشركات التأمين الخليجية / للحاق بركب تكنولوجيا المعلومات / وتطبيق كل ما هو جديد وحديث في هذا الشأن /، وبما ينعكس ايجابياً على هذا القطاع الحيوي في دول مجلس التعاون الخليجي / وتعظيم دوره في الاقتصاد الوطني /في تقديم أفضل الخدمات التأمينية للمجتمع الخليجي.

السادة الحضور ،،،،

لا يغيب عنكم وأنتم رواد صناعة التأمين في دول المنطقة / أن دور تكنولوجيا المعلومات بصفة عامة /قد بدأ يتسع شيئاً فشيئاً،/ وإن هذا التطور الكبير قد امتد ليشمل أساليب الحياة /والعمل بوتيرة لم يشهد لها مثيل من قبل/، حيث أدت الثورة المعلوماتية في التكنولوجيا /ووسائل الاتصال / إلى تحول كبير في هيكلة الاقتصاد العالمي،/ وأصبح استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات الالكترونية /هو المعيار الذي يقاس به تقدم الامم وحضارتها .

إن صناعة التأمين اليوم في العديد من الدول / قد بدأت بتطوير التكنولوجيا لخدمة أعمالها/ في مجالات عدة أهمها المعلوماتية/ حيث توفر التكنولوجيا كماً هائلاً من التحاليل والتقارير/ التي تساهم وتساعد بشكل كبير إدارات شركات التأمين / على اتخاذ قراراتها المبنية على أسس حقيقية دقيقة، / بالإضافة إلى الاستخدام التكنولوجي في عمليات التسويق والتواصل مع العملاء / وبالتالي القدرة على رفع مستوى الولاء والانتماء / للشركات القادرة على فهم احتياجات العميل / وقدرته على التواصل معه.

واليوم ومن منطلق الدور المتصاعد لتكنولوجيا المعلومات في مرافق متعددة في الاقتصاد، / نجد أن التساؤل عن مدى توافق وملاءمة التكنولوجيا المستخدمة من قبل شركات التأمين الخليجية والعربية / في ظل عصر يطلق عليه اليوم / عصر الثورة الصناعية الرابعة / والذي سيكون للتكنولوجيا / السبق في تحريك الاقتصاديات العالمية. يطرح نفسه بقوه في ظل الدور الحيوي الذي يلعبه صناعة التأمين في الإقتصاد الخليجي

الأخوة الحضور ،،،

إن نظرة على جدول أعمال الملتقى / تبرز بوضوح مدى أهمية الموضوعات المطروحة للنقاش هذا العام / حيث تتناول جلسات العمل الثورة الصناعية الرابعة / والتطورات المستقبلية / في دور التقنيات الرقمية / في توجيه الاقتصاديات العالمية /ومدى جاهزية قطاع التأمين لها /، بالإضافة إلى أهمية استخدام التكنولوجيا /في خدمة شركات التأمين /والدور الذي يقع على عاتق الادارة والمسئولين /في تطوير وتجنيد التكنولوجيا لخدمة هذا القطاع / بالإضافة إلى مدى تقبل المستهلك المحلي للتعامل مع الشركات /عبر وسائل التواصل الحديثة وشبكات الانترنت.

الأخوة الحضور ،،،

اننا بطموحنا ومحاولتنا الجادة للارتقاء بأسواق التأمين وإعادة التأمين الخليجية و العربية /انما ننظر بكل تفاؤل وأمل لتعزيز مكانة أسواقنا / من اجل تحقيق أهدافنا/ بوجود كيان اقتصادي تأميني موحد ناجح وقوي/. كما ان التطورات الاقتصادية العالمية / تجعل من لقائنا هذا فرصة هامة وضرورة ملحة / لمواجهة التحديات التي تواجهنا والتي تستلزم العمل سوياً باسلوب جماعي /.

حضرات السيدات والسادة ،،،

أنني أغتنم هذه الفرصة الكريمة / وبإسمكم جميعاً لكي أتقدم بالشكر لمعالي / سلطان بن سعيد المنصوري وزير الإقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة لرعايته هذا الملتقى .

كما أشكر واثمن على الجهود التى قامت بها اللجنة التنظيمية / ولكل من ساهم فى التنظيم والاعداد لهذا الملتقى / سواء بورقة عمل أو بالحضور أو بترؤس الجلسات / وأجهزة الإعلام كافة .

وختاماً اشكر لكم حضوركم جميعا / متمنياً لكم طيب الاقامة في بلدكم الثاني دولة الامارات العربية المتحدة فحللتم أهلاً ونزلتم سهلاً.. متمنياً لكم كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله ،،،

خالد محمد البادي
رئيس مجلس الادارة

توصيات الملتقى

١. أهمية توسع شركات التامين العاملة في الاسواق الخليجية بإستخدام آخر إبتكارات ووسائل التكنولوجيا الرقمية في أعمال التأمين ومواكبة الطفرة التكنولوجية العالمية في هذا المجال.

٢. السعي الى استغلال الفرص الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتي لم يستغلها قطاع التأمين الخلجيي حتى الان بما في ذلك التوسع في التسويق الرقمي لوثائق التأمين وخدمة العملاء وجذب عملاء جدد وتسويق الخدمات الجديدة.

٣. العمل على إيجاد شبكة للربط الالكتروني وقاعدة بيانات بين شركات التامين الخليجي يتم من خلالها الوقوف على البيانات والدراسات والابتكارات في مجال التأمين وإعادة التأمين الخليجية والعالمية بما يخدم سوق التأمين الخليجي .

٤. زيادة اهتمام شركات التأمين بمفهوم تكنلوجيا أو تقنية المعلومات والاتصال ومفهوم الابتكار في تطوير أدوات هذه التقنيات.

٥. زيادة الانفاق على تكنولوجيا المعلومات الحديثة للتكيف مع معطيات الثورة التكنولوجية وبهدف التماشي مع توجهات الجهات الرقابية في مواكبة هذا التطور .

٦. زيادة الوعي الابداعي في مجال توظيف التكنولوجيا واستثمارها في التعرف على الخدمات التي تقدمها الشركة أو في أنشطتها.

٧. حماية البيانات من الامور الهامة التي يجب دراستها وفحصها بواسطة الهيئة خصوصا ان حجم البيانات التي يتم ارسالها من الشركات في تزايد مستمر مع ضرورة مواكبة التطور التكنلوجي وتطوير ادوات التواصل التكنولوجي.

٨. ضرورة ضمان حقوق حملة الوثائق عند تطبيق استعمال ادوات المبتكرة والتكنولوجيا الحديثة.

٩. تهيئة الشركات لبيئة التغيير والانتقال الي الاتصال التكنولوجي مع الهيئة من خلال بناء الانظمة الالكترونية والبشرية.

بعض من صور الملتقى

سعادة/ ابراهيم عبيد الزعابي
مدير عام هيئة التأمين

من اليسار: محمد مظهر حماده
ابراهيم عبيد الزعابي
فريد لطفي – حسين الشربيني

السيد/ محمد مظهر حماده
مدير عام شركة العين الأهلية

من اليمين: محمد مظهر حماده
عادل منير / محمد الدشيش
ابراهيم الزعابي

سعادة/ ابراهيم عبيد الزعابي
مدير عام هيئة التأمين

من اليمين: فريد لطفي / ابراهيم الزعابي
محمد مظهر حماده

الدكتور/ بدر سليم سلطان العلماء
رئيس وحدة صناعة الطيران، شركة مبادلة للاستثمار

السيد / هاني أحمد باهر - نائب رئيس أول
تقنية المعلومات شركة أبوظبي الوطنية
للتأمين (أدنك)

السيد/ حمد البليسي
مستشار قانوني – هيئة التأمين

من اليمين: فريد لطفي / حسين الشربيني

من اليمين: حسين الشربيني / فريد لطفي
أيمن خميس

من اليمين: عبد الزهرة / هاني باهر
أحمد ادريس / رامز أبو زيد
ناصر بوسعيدي / جهاد فيتروني

مؤتمر التأمين الصحي السنوي الرابع

برعاية معالي المهندس / سلطان بن سعيد المنصوري – وزير الإقتصاد - رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة نظمت جمعية الإمارات للتأمين مؤتمر التأمين الصحي السنوي الرابع لعام ٢٠١٧م وذلك يومي الأربعاء – الخميس الموافق ٨-٩ نوفمبر ٢٠١٧م بدبي – فندق روضة البستان (قاعة الراشدية). وذلك تحت شعار :

«الرياده في التحول من العلاج الى الوقاية .»

وتم القاء الضوء على مختلف التحديات التي تواجه قطاع التأمين الصحي والدور الذى تلعبه أجهزة الاشراف والرقابة فى هذا الصدد لاسيما مرحلة ما بعد تطبيق قانون التأمين الصحي الى جانب نشر الوعي التثقيفى والتأمينى من خلال ورش عمل فنية وتشريعية بالاضافة لعقد حلقات نقاش تضم أكثر من جهة تشريعية ونخبة من كبار التنفيذيين الذين يلعبون دوراً فعالاً في إدارة التأمين الصحي التي من شأنها تناول مواضيع هامة واسئلة متخصصة في اطار مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية وتأثيرها على صناعة التأمين الصحى.

كلمة
معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري
وزير الاقتصاد – رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين
في افتتاح أعمال مؤتمر التأمين الصحي الرابع
تحت شعار (الريادة في التحول من العلاج إلى الوقاية)

دبي-فندق» روضة البستان « ، ٨ نوفمبر ٢٠١٧

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نرحب بكم في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويسعدنا أن نلتقيَّ معكم في هذا المؤتمر لنناقش قضية هامة تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونتهز هذه الفرصة لنُشيدَ بجهود جمعية الامارات للتأمين في تنظيم مثل هذه المؤتمرات التي تساهم في تبادل الرؤى والأفكار لتطوير صناعة التأمين في المنطقة.

الضيوف الكرام،
يمثل قطاع الرعاية الصحية واحدًا من أكبر القطاعات وأكثرها نموًا على مستوى العالم.
كما أنه يُعد من أهم القطاعات في النظام الاقتصادي والاجتماعي لدول مجلس التعاون الخليجي.

انطلاقا من ذلك، فإن حكومات دول الخليج تضخ استثمارات كبيرة للارتقاء بمنظومة الرعاية الصحية إلى المعايير الدولية، وهو ما ساهم في احداث نقلة نوعية في خدمات المنظومة

بأكملها.

وتتوقع الدراسات المتخصصة في هذا المجال بارتفاع حجم الاستثمار في قطاع الرعاية الصحية في المنطقة إلى أكثر من ٦٠ مليار دولار خلال العقد المُقبل.

كما تتوقع باستمرار النمو القوي له خلال السنوات القادمة بدعم العوامل الديمغرافية والاقتصادية وزيادة حجم الانفاق.

ويعتبر التأمين الصحي الذي هو أحد أنواع التأمين ضد المخاطر الصحية لدى الافراد، وسيلة رئيسة لإيصال الرعاية الطبية للأفراد ومنصة هامة لتوفير ملاذ أفضل لتأمين رعاية شاملة.

وإذا ما أخذنا المعطيات والحقائق السابقة، فإن تطوير التأمين الصحي في المنطقة أصبح ضرورة ملحة من النواحي الاقتصادية والاستثمارية والاجتماعية.

وهذا يتطلب الاستمرار في تطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بالتأمين الصحي بما يتلاءم مع المتغيرات والتطورات ويكفل ضبط العلاقة بين أطراف العلاقة ويضمن حقوقهم بما فيها حملة الوثائق.

ولا بد من العمل باستمرار على تطوير الكوادر الإدارية والفنية والتسويقية العاملة في هذا المجال وتنمية مهاراتها وقدراتها.

كذلك العمل على نشر الوعي باعتبار أن التأمين الصحي من ضروريات حياة الأفراد.

ويجب على الشركات العمل على توفير منتجات تأمينية ابتكارية ومزايا تنافسية وتقديم خدمات عالية الجودة لجذب المزيد من الأفراد والمجموعات إلى مظلة التأمين الصحي.

الحضور الكرام،
تحظى الرعاية الصحية في دولة الإمارات باهتمام كبير من القيادة الحكيمة والحكومة، لما لهذا القطاع من تأثير إيجابي في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أدى ذلك إلى تطور نوعي وكمي في نظام الرعاية الصحية بحيث أصبح يماثل النظم العالمية المتطورة.

وتقدر دراسات متخصصة في هذا المجال نمو هذا القطاع في الإمارات بنسبة (١٢) في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

وقد انعكس التطور الحاصل في نظام الرعاية الصحية وكذلك في قطاع التأمين على مجال التأمين الصحي الذي شهد بدوره تطوراً نوعياً وكمياً.

وتمتلك الدولة منظومة متكاملة للتأمين الصحي تواكب حركة التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده الإمارات في المجالات كافة.

وتشير البيانات الصادرة إلى زيادة أعداد الأفراد والمؤسسات المشمولة بمظلة التأمين

الصحي في الدولة.

إذ بلغت أقساط التأمين الصحي المكتتبة (١٧,٢) مليار درهم عام ٢٠١٦، شكلت (٤٣) في المائة من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في القطاع والذي وصل إلى (٤٠) مليار درهم.

ويتم تقديم خدمات التغطيات التأمينية الصحية عبر (٥٠) شركة تأمين عاملة في الدولة، بالإضافة إلى عشرات الشركات من المهن المرتبطة.

وتتوقع الدراسات المتخصصة أن يَستمر مجال التأمين الصحي في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في السنوات المقبلة، وأن يواصل دوره الفعال في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

وما يعزز ذلك، توجهات الحكومة والجهود الكبيرة التي تقوم بها الجهات الإشراقية الحكومية ومنها هيئة التأمين، بالإضافة إلى الشركات والجهات المزودة للخدمات.

كما يعزز ذلك، المزايا التأمينية التي تمتلكها تجربة التأمين الصحي في الإمارات والتي تساهم في حماية الأفراد وحملة الوثائق وتدعم نمو السوق والاقتصاد الوطني.

في هذا الإطار، تعمل هيئة التأمين على استكمال الأطر التنظيمية التي تضمن تعزيز نجاحات تطبيق التأمين الصحي في الدولة وتعزيز دور صناعة التأمين في ضمان الأشخاص والممتلكات والمسؤوليات ضد المخاطر لحماية الاقتصاد الوطني.

وتقوم الهيئة حالياً بإعداد مشروع تعديل تعليمات ترخيص شركات إدارة مطالبات التأمين الصحي (TPA) والتي يبلغ عددها (٢٧) شركة عاملة في السوق المحلية.

ويتضمن مشروع القرار أحكاماً تؤدي إلى تعزيز أداء هذا النوع من الشركات وفق المعايير الدولية.

كما يتضمن ضوابط مالية من شأنها تطوير كفاءة أداء هذه الشركات وضمان استمرارها في تقديم خدمات بجودة عالية وتنافسية.

السيدات والسادة،
إننا مهتمون بالنقاشات والمواضيع المطروحة في هذا المؤتمر والتوصيات التي سوف تتوصلون إليها لتطوير مجال التأمين الصحي.

نتمنى النجاح في أعمال هذا المؤتمر. كما لكم نتمنى طيب الإقامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة افتتاح سعادة/ خالد محمد البادي
رئيس مجلس الادارة فى فعاليات مؤتمر التأمين
الصحي السنوي الرابع لعام ٢٠١٧م
«الريادة في التحول من العلاج إلى الوقاية»
دبي – ٨/٩نوفمبر ٢٠١٧م

معالي المهندس/ سلطان بن سعيد المنصوري
وزير الإقتصاد - رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين
راعي المؤتمر

السادة الحضور الكرام ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني ويشرفني بالاصالة عن نفسي / ونيابة عن أعضاء مجلس ادارة جمعية الامارات للتأمين / ان أرحب بكم اليوم أجمل ترحيب / وعلى بركة الله / أفتتح مؤتمر التأمين الصحى التخصصي حول / « «الريادة في التحول من العلاج إلى الوقاية .

بداية أود أن اتقدم بخالص الشكر والتقدير/ الى كافة وزارات و هيئات الصحة بدولة الامارات العربية المتحدة / على دعمها المتواصل فى تطوير وتحسين / برامج الرعاية الصحية / وتعاونها المستمر مع قطاع التأمين / للوصول إلى أفضل خدمة/ للرعاية الصحية للمقيمين / ولمواطني دول مجلس التعاون الخليجي /.

الأخوة الحضور،،،
سوف يتناول المؤتمر في دورته لهذا العام /بالنقاش والتحليل / ومن خلال نخبة من كبار التنفيذيين والخبراء في صناعة التأمين / حزمة من التحديات التي تواجه قطاع التأمين

الصحي / والدور الذي تلعبه هيئات الصحة /للإشراف والرقابة في هذا المجال/ خاصة في ظل تطبيق قوانين التأمين الصحي .

إنه من دواعي سروري/ أن يلتقي هذا الجمع الكريم لتسليط الضوء تحديداً وعلى وجه الخصوص / على دور التكنولوجيا في توفير تكلفة العلاج / والدور الذي تلعبه شركات التأمين / للمحافظة على صحة المؤمن لهم / والمزايا الاضافية «غير التأمينية» التي تقدمها هذه الشركات / من استخدام تكنولوجيا المعلومات / لمواكبة تطورات هذا العصر / للحاق بركب هذا التطور / ولتطبيق كل ما هو جديد وحديث في هذا الشأن وبما ينعكس ايجابياً على هذا القطاع الحيوي / في تقديم أفضل الخدمات التأمينية للمجتمع / حيث أصبحتتكنولوجيا المعلومات / هى المعيار الذي يقاس به تقدم الامم وحضارتها / الى جانب توفيرها كماً هائلاً / من التحاليل والتقاريرالطبيه التي تساهم وتساعد بشكل كبير/ إدارات شركات التأمين / على اتخاذ قراراتها المبنية على أسس حقيقية دقيقة / الى جانب استخدام فى /البرمجيات والتقنيات الحديثة / لغرض الحد من سوء استخدام وثائق التأمين الصحي.

و قد تناول المؤتمر في دورته السابقة في مايو ٢٠١٦م / التحديات التي تواجه التأمين الصحي / ودور أجهزة الإشراف والرقابة / وتوصل المشاركون إلى توصيات هامه سيساهم تطبيقها بلا شك / في تحفيز وتطوير خدمات الرعاية الصحية/ وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين والمقيمين كما نتمنى أن تستمر أجهزة الرقابة و الإشراف في تطوير وتحديث التشريعات المنظمه للتأمين الصحي / بما يكفل ضبط العلاقة بين أطرافه / وضمان حقوق حملة الوثائق والمستفيدين / بحيث تشمل تقنين أوضاع شركات الرعاية الصحية / وشركات إدارة النفقات الطبية / وتفعيل الرقابة عليها.

و نتطلع في هذا المؤتمر بالخروج بتوصيات هامه / من خلال حلقات النقاش وهذه النخبة المتميزة من المدراء والخبراء التنفيذيين / والتى تشكل عامل دفع ودعم اضافي لمنظومة الرعاية الصحية / من أجل تلبية احتياجات العملاء بالصورة المثلى.

السادة الحضور الكرام ،،،

أنني أغتنم هذه الفرصة الكريمة وبإسمكم جميعاً / أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمعالي المهندس / سلطان بن سعيد المنصوري وزير الإقتصاد / رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة / لرعايته الكريمة لهذا المؤتمر.

كما أشكر واثمن على الجهود التى قامت بها اللجنة التنظيمية / ولكل من ساهم فى التنظيم والاعداد لهذا المؤتمر/ سواء بحلقات نقاش أو ورقة عمل أو بالحضورأو ترؤس الجلسات / كما لا يفوتنى أن أتقدم بالشكر للسادة /ممثلى وزارات الصحة وهيئات الإشراف والرقابة على التأمين الصحي / في دول مجلس التعاون الخليجي /و اجهزة الآعلام المسموعة والمقروءة والمرئية لما بذلوه /من جهد فى تغطية فعاليات المؤتمر.

وفقكم الله ،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

توصيات المؤتمر

- التقدم بالشكر والتقدير لمعالي المهندس / سلطان بن سعيد المنصوري وزير الإقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة على تفضله برعاية المؤتمر ودعمه لقطاع التأمين بالدولة.

- ضرورة تشكيل لجنة فنية متخصصة تضم كافة الأطراف ذات العلاقة بالتأمين الصحي وزارة الصحة و الوقاية – هيئات الإشراف والرقابة على التأمين الصحي - دائرة الصحة أبوظبي – هيئة صحة دبي – لجنة التأمين الصحى بجمعية الإمارات للتأمين – هيئة التأمين - تكون مهامها ما يلي :

- مراجعة التشريعات والقوانين وأسلوب تطويرها قبل صدورها ومناقشة كافة القضايا والموضوعات الفنية المتعلقة بالتحديات التي تواجه قطاع التأمين الصحي وإيجاد الحلول المناسبة لها .

- دراسة ظاهرة زيادة أجور الخدمات الصحية الغير مبررة والمتواصلة من قبل بعض مزودي الخدمات الصحية والمطالبة بالتدخل للسيطرة على سياسة زيادة أسعار العلاجات الطبية خاصة في المستشفيات الحكومية قياساً مع أقساط التأمين خاصة بالنسبة للحالات الطارئة والمطالبة بمراقبة الإستخدام الزائد والمفرط للفحوص الطبية والأدوية وذلك بالتنسيق مع شركات التأمين وشركات الرعاية الصحية.

- سوء استغلال التأمين الصحي من قبل مزودي ومستخدمي الخدمات الصحية ، وضرورة التصدي لحالات الغش والتزوير بالتعاون مع الجهات الرقابية.

- العمل على تصنيف العيادات والمستشفيات حسب درجات بحيث لا تستوي جميع العيادات أو المستشفيات تحت تصنيف واحد والإتفاق بشكل جماعي مع مزودي الخدمة الطبية على الأسعار التي يتقاضونها من الشركات.

- المطالبة بتنظيم ترخيص شركات التأمين لمزاولة مهنة التأمين الصحي بشكل موحد ومنظم بالتعاون بين هيئة التأمين وهيئات الصحة.

- مراجعة آلية إصدار المخالفات ومبالغ الغرامات وبحيث تكون المبالغ المفروضة بنتيجة المخالفات متناقسة ومنظمة بين هيئات الصحة ومتناسبة مع وضع السوق وغير مبالغ فيها.

- إصدار آلية تلزم مزودي الخدمة الطبية على الإكتفاء بوصف الإسم العلمي للدواء بدلاً عن الإسم التجاري.

- التنسيق بين الجهات الرقابية المختلفة وتوحيد مبالغ الترخيص والتجديدات السنوية على ان تكون المبالغ بحدود المعقول وموحدة بين جميع الهيئات ومما لا يكون له الأثر الإيجابي على شركات التأمين خصوصاً وأن أهداف هيئات الصحة في النهاية هي توفير مظلة التأمين الصحي لجميع الفئات المقيمة و العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- ضرورة عقد مؤتمرالتأمين الصحي بشكل سنوي مع دراسة امكانية عقد ندوة تخصصية خلال السنة تكون مقتصرة على الارتقاء بصناعةة التامين الصحي لما فيه مصلحة لكافة الاطراف المعنية.

- العمل على تطبيق آليه لتفعيل مبدأ الوقاية خير من العلاج، بحيث تقوم لجنة التأمين الصحي بالتعاون مع شركات ادارة التأمين (TPA)الصحي بوضع الاسس الضرورية لتطوير ادارة الحالات المرضية بشكل سليم (Disease management)

- التأكيد على دور وسطاء التأمين في نشر الوعي التأميني لدى العملاء ومساعدتهم على اختيار برنامج التأمين الصحي المناسب للعاملين ومراعاة الالتزام بشروط الدوائر والهيات الرسمية.

- توعية الافراد المؤمنين على أهمية مزاولة رتم حياة يومي صحي للحد من الاصابة أو التعرض للأمراض.

سعادة/ خالد محمد البادي
رئيس مجلس الإدارة – جمعية الإمارات للتأمين

من اليمين: خالد محمد البادي / ابراهيم الزعابي
صالح الهاشمي / فريد لطفي

تكريم شركة ضمان "من اليمين:
خالد محمد البادي / حمد المحياس
ابراهيم الزعابي / صالح الهاشمي / فريد لطفي"

تكريم شركة الفطيم ويليس "من اليمين:
خالد البادي / كارول خليفة / ابراهيم الزعابي
صالح الهاشمي / فريد لطفي

من اليمين : الدكتور عمر غوشه
صالح الهاشمي / كارول خليفة

كارول خليفة- مدير التأمين الصحي والمنافع الجماعية
- شركة الفطيم ويليس

أمين حسين الأميري – وكيل الوزارة المساعد
لسياسة الصحة العامة والتراخيص
وزارة الصحة ووقاية المجتمع

الدكتور حيدر يوسف
مدير ادارة التمويل الصحي-هيئة الصحة بدبي

من اليمين: حسين الشربيني / عادل منير

الدكتور أمين الأميري

السادة / كارول خليفة – فريد لطفي
روبن علي - سيمون اسيجار - صالح الهاشمي

السيد / أشرف بسيسو

السيد / حاتم ماسكولا

السادة / فريد لطفي – جوناثان راونغ – فرانسواز لاموت
بسام جلميران - كريستون ادامانتياديس

جانب من الحضور

الدكتور حيدر يوسف
مدير ادارة التمويل الصحي - هيئة الصحة بدبي

An internal bulletin concerned in the legal and technical aspects of insurance and reinsurance industry in the Gulf Cooperation Council

Issue No: 13 - Nov 2017

Gulf Insurance

GULF INSURANCE FEDERATION
Tel: +971 2 6771444 Fax: +971 2 6771858
P.O.Box: 7755 Abu Dhabi - U.A.E.
E-mail: info@eia.ae www.gulf-if.org